القانون الكلي

بحث يتناول مسارات اختلاف الفرق في الجمع بين المعقول والمنقول

وبيان قانون التأويل وضوابطه

تصنيف الإمام حجة الإسلام

أبي حامد الغزالي

المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

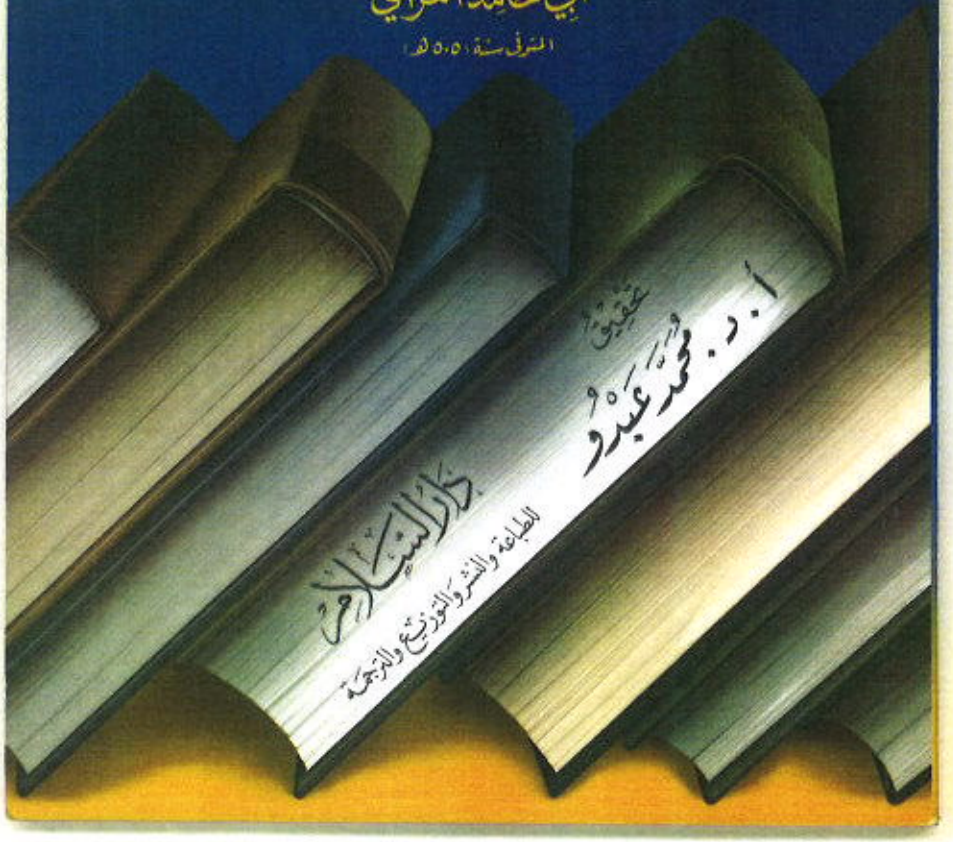

تحقيق

أ. د. محمد عبدو

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القانون الكلي

بحث يتناول مسارات اختلاف الفرق في الجمع بين المعقول والمنقول

وبيان قانون التأويل وشرائطه

تصنيف الإمام حجة الإسلام

أبي حامد الغزالي

(المتوفى سنة ٥٠٥ هـ)

تحقيق

أ. د. محمد عبدو

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية – إدارة الشؤون الفنية

الغزالي ، محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، ١٠٥٨ - ١١١١هـ .
القانون الكلي : بحث يتناول مقارات اختلاف الفرق في الجمع بين المعقول والمنقول وبيان قانون التأويل وشرائطه / تصنيف أبي حامد الغزالي ؛ تحقيق محمد عبدو . – القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٢م .
١٠٤ ص ؛ ٢٠ سم .
تدمك ٧ ٠١٤ ٧١٧ ٩٧٧ ٩٧٨
١ – الفلسفة الإسلامية .
٢ – عبدو ، محمد (محقق) .
أ – العنوان .
١٨٩

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث للأعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة حيث لها لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية – القاهرة – الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا – المتفرع من شارع نور الدين بهجت – الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد – مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ – ٢٢٧٠٤٢٨٠ – ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي – هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس – مدينة نصر – هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر – الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية – الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

تمهيد الدراسة ٥
المقدمة الأولى: في تحقيق عنوان الرسالة ٨
المقدمة الثانية: توثيق صحة نسبة الرسالة إلى الغزالي ١٣
المقدمة الثالثة: تاريخ تصنيف الرسالة ١٩
المقدمة الرابعة: في الكلام على رأي الغزالي في التأويل ٢٢
المقدمة الخامسة: وصف المخطوطة ومنهج التحقيق ٣٩
نماذج من صور المخطوطة ٤٥
النص المحقق ٥١
أسئلة ابن العربي ٥٣
جواب الغزالي ٦٠
مناهج الفرق في التأويل ٦١
وصايا الغزالي للمؤولين ٦٩
جواب الغزالي عن أسئلة ابن العربي ٧٩
مصادر التحقيق ٩٥
نبذة عن المحقق ٩٦

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهم اجعلني عندك وجيهًا

وبعد؛ فقد عثرت في أثناء اشتغالي بتحقيق كتاب (أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي) [١]، على جواب لحجّة الإسلام عن مسائل فاوضه فيها القاضي أبو بكر بن العربي، حين لقائه له بمدينة السّلام، في جمادى الآخرة سنة تسعين وأربعمائة [٢]. ولم يكن هذا الجواب سوى رسالة الغزالي المشهورة التي تحمل عنوان (قانون التّأويل)، والتي نشرت من قبل ثلاث مرّات، مرّة بتحقيق العلامة محمد زاهد الكوثري [٣]، ومرّتين بتحقيق محمود بيجو [٤].

---

(١) مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط رقم: (ق ٥٥٥).

(٢) العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي (ص ٢٤).

(٣) عني بنشرها السيد عزت العطار الحسيني، مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية، مطبعة الأنوار، الطبعة الأولى (١٣٥٩هـ/١٩٤٠م).

(٤) لم يقم محمود بيجو بإعادة تحقيق الرسالة، وإنما العمل نفسه تم نشره مرتين، إحداهما نشرت عام (١٩٩٢م)، مجهولة الناشر، والثانية نشرت مع كتاب فيصل التفرقة، بمعرفة مكتبة دار البيروتي، سوريا، الطبعة الأولى (٢٠٠٩م)، ونشرت قبل هاتين بمعرفة دار الكتب العلمية ببيروت، عام (١٩٨٨م)، تقديم أحمد شمس الدين، لكنّها لا تزيد عن كونها النّسخة التي حقّقها الكوثري، قد أضيف إليها تخريجات، وهمّشت بتعليقات، ولذلك لم نعرها اهتمامًا ولأمرٍ ما لم يشر أحمد شمس الدين ولا محمود بيجو إلى العمل الذي قام به الكوثري.

ولمّا كانت هذه الرّسالة متضمّنة لفصول عزيزة الفحوى، وأصول غزيرة الجدوى، وكان بين النّسخ المنشورة وبين النّسخة المخطوطة التي لديّ من الفروق في الألفاظ والمعاني، ما يعسر حصره وعدّه، رأيت إعادة تحقيقها، وإن شئت قلت إحياءها؛ فقد توارى نورها عن أهلها، وتغشّاها من الدّيجور ما تغشّاها.

فإذا انضاف إلى ذينك الأمرين؛ قصور تحقيق الكوثري وبيجو عن الوفاء بغاية البيان، وعدم بلوغهما فيه مبلغ الإيضاح والكشف، غدى تحقيقها مرّة أخرى موكّدًا.

ولست غالطًا في نعت تحقيقهما بالقصور، أو مخطئًا في سَلك عملي في مسالك النّور، فتأمّل في عملهما في الرّسالة، ثم اقض ما أنت قاض:

- هل ترى أنّهما أشارا إلى الذي فاوض الغزالي في مسائلها؟
- أو أخبرا عمّن عنونها؟
- أو جاءا ببرهان يثبّت نسبتها إلى مصنّفها؟
- أو بيّنا متى صنّفها؟
- أو ذكرا المخطوطة التي اعتمدا عليها في تحقيقها؟
- أو دلّلا على موضعها؟

كلّ ذلك، أبتدر فأتكلّم عليه **في مقدّمات خمس**؛ مبتدئًا بتحقيق عنوان الرّسالة، ومثنّيًا بإيراد براهين نسبتها إلى مؤلّفها،

ومثلّثًا ببيان تاريخ تأليفها، ومربّعًا بالكلام على التّأويل عند مصنّفها، ومختتمًا بوصف المخطوطة ومنهجي في تحقيقها.

* * *
* *
*

المقدمة الأولى

تحقيق عنوان الرسالة

التّحقيق الأتمّ أفاد أنّ الطّوسي لم يذكر أنّه صنّف رسالة تحمل عنوان (قانون التّأويل)، كما قد يتوهّم ذلك من يتوهّمه. نعم أشار إليها في كتاب (أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي)، حيث قال: « وقد ذكرتُ في **جواب بعض الأسئلة** مثارات اختلاف النّاس في الجمع بين المعقول والمنقول » [١].

فيتحصّل من هذه العبارة أنّ رسالة (القانون الكلّي)، أو (قانون التّأويل)، أو (القانون الكلّي في التّأويل)، هي في الأصل عبارة عن جواب للغزالي عن مسائل فاوضه فيها القاضي أبو بكر بن العربي، كما نبّهتكم عليه، وترتيبه التّاسع في كتاب (أجوبة الغزالي).

ويشهد لهذا ما ذكره المحقّق ابن تيميّة رحمه الله؛ حيث قال: « وأمّا هذا القانون الذي وضعوه [٢]، فقد سبقهم إليه جماعة، منهم أبو حامد، وجعله قانونًا في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أشكلت على السّائل، **كالمسائل التي سأله عنها**

(١) أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي ورقة (٦ أ).
(٢) يقصد القانون الذي بواسطته يرفع التعارض بين النقل والعقل.

القاضي أبو بكر بن العربي، وخالفه القاضي أبو بكر في كثير من تلك الأجوبة » [١].

وهذا الكلام من أدلّ دليل على أنّ الغزالي لم يضع لهذا الجواب عنوانًا. ولو كان لذكره ابن تيمية، أو لأشار إليه الغزالي نفسه في كلامه المتقدّم، أو في غضون تصانيفه، على عادته في الإحالة على كتبه. فلم يبق إلاّ أنّه من صنيع بعض تلاميذه، أو بعض المترجمين، أو بعض النّساخ.

ولأجل هذا؛ فإنّ عبد الرحمن بدوي تعقّب كلام ابن تيميّة هذا بقوله: « على أنّه لا يتبيّن من كلام ابن تيمية أنّ هذا عنوان كتابه، وإنّما هي مسائل سئل عنها الغزالي، سأله أبو بكر ابن العربي وخالفه فيها. ولعلّها دوّنت في كتاب يشتمل على أجوبة الغزالي وردود أبي بكر بن العربي، وأن يكون هذا الأخير هو الذي دوّنها » [٢].

على أنّ عبد الرحمن بدوي أخطأ؛ حيث ظنّ أنّ (جواب مسائل سئل عنها في نصوص أشكلت على السّائل)، كتاب مستقلّ برأسه، فذكره في كتابه (مؤلّفات الغزالي) تحت رقم (٦٩)[٣]، بينما ذكر رسالة (قانون التّأويل) بعنوان

(١) درء تعارض العقل والنقل، (٨/١).
(٢) مؤلفات الغزالي (ص ٢٢٩).
(٣) نفسه (ص ٢٢٩).

(القانون الكلّي في التّأويل) تحت رقم (٤٤) [١]، وما هما إلّا رسالة واحدة.

فإنْ تسامحنا في أنّ جواب الغزالي المذكور هو رسالة لها عنوان، فاعلم أنّ المترجمين، وغيرهم من الذين عنُوا بدراسة مؤلّفات الغزالي من المحدثين، لم يتوافقوا على عنوان واحد؛ فقد وردت في (الطّبقات العليّة في مناقب الشّافعيّة) لمحمد بن عبد اللّه الحسيني الواسطي بعنوان (قانون التّأويل) تحت رقم (٨٩) [٢].

وأشار إليها تاج الدين بن تقي الدين السبكي في (طبقات الشّافعيّة) بعنوان (القانون الكلّي) تحت رقم (٤٧) [٣].

وجاءت أيضًا عند محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى في (إتحاف السّادة المتّقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) بعنوان (القانون الكلّي) تحت رقم (٤٧) [٤].

وذكرها عبد الرحمن بدوي في كتابه (مؤلفات الغزالي) بعنوان (القانون الكلّي في التّأويل) تحت رقم (٤٤)، عقب كتاب (فيصل التّفرقة) [٥]. كذلك فعل موريس بويج من قبل، في كتابه (بحث في الترتيب التاريخي لمؤلفات الغزالي) [٦].

---

(١) مؤلفات الغزالي (ص ١٦٨).
(٢) نفسه (ص ٤٧٤).
(٣) طبقات الشافعية (١١٦/٤).
(٤) إتحاف السادة المتقين (٤٢/١).
(٥) مؤلفات الغزالي (ص ١٦٨).
(٦) نفسه (ص ١١).

وأما العنوان الذي اخترناه للرّسالة، أي (القانون الكلّي)؛ فلم نختره جزافًا أو تعنّتًا، فسببه أنّ الغزالي ذكر هذه العبارة في صدر جوابه عن أسئلة ابن العربي؛ حيث قال: « هذه الأسئلة أكره الخوض فيها لأسباب، ولكن إذا تكرّرت المراجعة فيها فأذكر **قانونًا كلّيًا** يُنتفع به في هذا النّمط » [١].

ولا شكّ في أن ورود هذه العبارة في جواب الغزالي، سبب قويّ جعل علماء كبار، مثل ابن السبكي ومرتضى الزبيدي وغيرهما، يعنونون الرسالة بـ (القانون الكلّي).

ولو لمْ ترِدْ هذه العبارة في كلام الغزالي، لكان عنوان « قانون التّأويل »، أنسب العنوانات بالرّسالة، لإنبائه عن ماهيتها، ودلالته على فحواها، وأيضًا لاستعمال الغزالي لهذه الجملة في كتابه (فيصل التّفرقة)، حيث قال: « **فاسمع الآن قانون التّأويل...** » [٢].

وكان يحسن بمن حقّق رسالة (القانون الكلّي)؛ وأعني محمد زاهد الكوثري ومحمود بيجو، أن يشيرا ولو بلمحة إلى هذا الكتاب، أعني (فيصل التّفرقة)، الذي تعرّض فيه الغزالي إلى درجات التّأويل، وقانون التّأويلات، وأورد فيه أمثلة بعضها أو نظيرها، موجود في رسالة (القانون الكلّي)، مثل تأويله

---

(١) رسالة القانون الكلي، ورقة (٦ ب).
(٢) فيصل التفرقة (ص ٨٤).

لقول النّبي ﷺ: « **يؤتى بالموت يوم القيامة في صورة كبش أملح فيذبح بين الجنّة والنّار** » (١).

هذا؛ وقد ردّ ابن العربي على أجوبة الغزالي عن المسائل التي كان فاوضه فيها بمدينة السّلام، في كتابه الذي سمّاه (قانون التّأويل)؛ والذي لا يبعد أن يكون اقتبس عنوانه من الغزالي، ولم يشر في ردوده جميعًا، سواء في هذا الكتاب أو في غيره، إلى أنّ للغزالي رسالة تحمل عنوان (القانون الكلّي) أو (قانون التّأويل)، وإنّما كان يقول: « ولقد فاوضت فيها أبا حامد الغزالي،... **فقال لي من لفظه، وكتب لي بخطّه...** » (٢).

ونحوه قوله: « ولقد فاوضت في ذلك بعض العلماء (أي الغزالي)، **في مسائل... فقال لي...** » (٣).

وهلمّ جرًّا إلى نظائر هذه العبارات.

فمتى تحقّق النّاظر معرفة هذه الأمور، ارتفع عنده الأشباه والاشتباه في هذه المسألة.

* * *
* *
*

(١) فيصل التفرقة (ص ٨١).
(٢) العواصم من القواصم (ص ٢٤).
(٣) قانون التأويل (ص ٣٥٣، ٣٥٤).

المقدمة الثانية

توثيق صحّة نسبة الرّسالة إلى الغزالي

استنادًا إلى ما تقدّم، يمكن بدون اختلاج ريب، أن نعزو رسالة (القانون الكلّي) إلى الغزالي، **ويعتضد هذا بأمور أخر:**

• **منها:** أنّ الغزالي أحال فيها على كتابه (الإحياء) في مناسبتين:

الأولى في قوله: « وأما ما يشاهده الأنبياء والأولياء من صورة الملائكة والشّياطين؛ فهي في الأكثر أمثلة،... وقد ذكرت تفصيل ذلك في كتاب عجائب القلب من (الإحياء) » (١).

والثانية في قوله: «... فإذا ركدت الحواسّ بالنّوم والصّرع، ولم يكن من فساد الأخلاط شاغل آخر في الباطن؛ ربما تراءى في القلب بعض تلك الصوّر المكتوبة في اللّوح. وتحقيق هذا يطول، وقد أشرنا إلى ملامح منه في كتاب (عجائب القلب) » (٢).

• **ومنها:** أنّ ما قرّره الغزالي فيها يضاهي نوعًا من المضاهاة ما قرّره في جملة من كتبه، على ما نبيّته في موضعه.

• **ومنها:** وهو البرهان البالغ؛ أنّ الكلام الوارد في هذه

(١) رسالة القانون الكلي، ورقة (٩ أ).
(٢) نفسه ورقة (٩ أ، ٩ ب).

الرّسالة عزته طائفة جليلة من العلماء إلى الغزالي، منهم ابن تيميّة، وقد أوردتُ نصّ كلامه.

ومنهم العلاّمة الونشريسي، الذي صرّح في (معياره) بأنّ ابن العربي سأل شيخه عن مسائل، منها مسألة مسطّرة في رسالة (القانون الكلّي)، حيث قال: « **وسئل الإمام أبو حامد الغزالي... ونصّ السّؤال وهو لابن العربي...** » إلى أن قال: « وسئل عن الكلام المسموع من المصروع هل هو من كلامه أو من كلام الجنّ؟ » [١].

فهذا السّؤال وجوابه واردان في رسالة (القانون الكلّي) [٢].

ومن هؤلاء ابن العربي نفسه؛ فإنه صرّح في جملة من كتبه بأنّه فاوض الغزالي في مسائل، نلفي بعضها محرّرًا في رسالة (القانون الكلّي). فذلك قوله: « أما أنّه نبعت طائفة أرادوا أن يلفّقوا بين موارد الشرع وأغراض الفلاسفة، وادّعوا أنّها متلائمة، وأنّ كلام النبي مع كلام الفيلسوف يخرج من مشكاة واحدة، ومن ها هنا دخلت مطاعن في التّنزيل، ودرست على السّالكين السّبيل، وحار النّاظرون في الدّليل... **ولقد فاوضت في ذلك بعض العلماء** (أي الغزالي)، **في مسائل أورد عليكم منها ما تجعلونه أصلًا لغيرها** » [٣].

---

(١) المعيار المعرب والجامع المغرب (١١/٢٣).

(٢) نفسه (١١/٢٣، ٢٤).

(٣) قانون التأويل (ص ٣٥٣).

وقد أورد ابن العربي مسائل ثلاث؛ منها مسألتان تكلّم عليهما الغزالي في رسالة (القانون الكلّي):

• **إحداهما:** تتعلّق بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. قال ابن العربي: « هذا مثل ضربه اللّه – تعالى – للكفّار الذين يسترسلون على التّصرف في الأموال برأيهم، ولا يقفون عند حدود الشرع.

فقال لي (يعني الغزالي): هذا مثلٌ ضربه اللّه للكفار الذين يتصرفون في وجوه الاستدلال بعقولهم دون القانون [١].

قال أبو بكر: فقلت له: لا أمنعك من هذا التّأويل، ولا أبعده في طريق الدّليل، وطال القول إلى إن كانت زبدته:

إنه لا بدّ من إثبات الشّياطين أوّلًا وجودًا، وإثبات أنّهم أجسام متغذّية، وأنّ اللّه – تعالى – ملّكهم تيسير التّصوير كما ملّكنا تيسير الحركات، وأنّ اللّه – تعالى – يخلق عند كلامهم خواطر في قلوبنا، وأفعالًا في أبداننا، فيقع للمرء بذلك خبط، كما يلحق عند كلام العائن في البدن، ما يلفظ به المرء، وتنهدم به الدّار، ويتبدّد به المال، وعن هذا عبّر بقوله ﷺ: « **إنّ الشّيطان يجري من ابن آدم مجرى الدّم** ».

وكما يتصرّف الدّم فينا بالسّريان، كذلك تتصرّف ثمرة

---

(١) قانون التأويل (ص ٣٥٤).

وسوسته فينا بالجريان، فيجري الدّم فينا بحكم التّغذية، ويجري الحكم المشمر للوسواس علينا بحكمة اللّه - تعالى - في المعصية.

ولمّا جهلت الفلاسفة هذا قالت: إنّ الصّرع أخلاط تدور فيثور في البدن منها ما يثور، وهذا وإن كان جائزًا غير منكر عندنا، فكذلك قد بيّنا أنّ خلقًا آخر حالهم ما وصفنا، يكون لهم فعل يترتّب عليه حكم، وذلك جائز عقلًا، وله مثال من إصابة العين حسًّا، وفيه بيان من اللّه ورسوله دليلًا، فلا يقدر ذو لبّ على إنكاره.

فبُهت حين سمع هذا، وانقاد بحزامة الدّليل في أنف الأنفة إلى القبول » [1].

فقول الغزالي: « هذا مثلٌ ضربه اللّه للكّفار الذين يتصرفون في وجوه الاستدلال بعقولهم دون القانون » [2]، إشارة إلى القانون، الذي ذكره في هذه الرّسالة.

وحديث (**إنّ الشّيطان يجري من ابن آدم مجرى الدّم**) [3]، الوارد في كلام ابن العربي، جاء في مقدّمة المسائل التي فاوض فيها شيخه الغزالي في رسالة (القانون الكلّي)، على ما تقف عليه إن شاء اللّه.

---

(١) قانون التأويل (ص ٣٥٤، ٣٥٥).

(٢) نفسه (ص ٣٥٤).

(٣) سيأتي تخريجه.

• **والمسألة الثانية**: في مثال قوله - تعالى -: ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ [الأعراف: ٨] إلى آخر الآيتين؛ حيث قال ابن العربي: لما قرع هذا الكلام سمع العلماء قالوا: كلام اللّه صدق، ولا بدّ من وزن الأعمال، ثم اعترضتم أنّها أعراض، فكيف توزن؟... (إلى قوله): قال بعض علمائنا: فإن حكمنا في هذا الموضع بتغليب أحد الوجهين، كنّا حاكمين في موضعٍ المطلوب فيه القطع بالظنّ.

وهذا العالم على علوّ مرتبته في التّأويل غلبت عليه ها هنا دقيقة، وذلك أنّ اللّه - سبحانه - لما قال: ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ آمنّا به وعرفناه، فتشوّفت نفوسنا إلى الموزون، فأخبرنا أنّها الأعمال المكتوبة في الصّحائف، **فقلنا في نظرنا**: وكيف توزن الأعمال وهي أعراض؟

فقيل لنا: توزن صحفها وعبّر بها عنها لأنّها محلّها، على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك في كلام العرب أكثر من رمل يبرين ومهي فلسطين.

قيل لنا: وكيف تعرف مقادير الأعمال من الصّحف؟

قلنا: يخلق اللّه في صحيفة من الثّقل بقدر ما علم من العمل، فنكون قد حملنا قوله: « والوزن » وقوله: « ثقلت » وقوله: « خفت » وقوله: « موازينه »، وهي أربعة ألفاظ، على الحقائق، ويكون المجاز في واحد، ولا يحمل جميعها على المجاز بسبب لفظ واحد، أيّنا في ذلك أهدى سبيلًا، وأقوم قيلًا؟

فناشدتكم اللّه، إلا ما تأمّلتم هذا الكلام بسياقه، وحكمتم فيه بيني وبين معلّمي، فإنّي استجرأت عليه بما تعلّمت منه، والحديد بالحديد يفلح [١].

وقول ابن العربي: « قال بعض علمائنا: فإن حكمنا في هذا الموضع بتغليب أحد الوجهين، كنا حاكمين في موضع المطلوب فيه القطع بالظنّ » [٢] - إشارة إلى ما ذكره الغزالي في رسالة (القانون الكلّي)، حيث قال: « إذا بان لك أنّ الأعمال لا توزن، وورد الحديث بوزن الأعمال، ومعك لفظ الوزن، ولفظ العمل، وأمكن أن يكون المجاز لفظ العمل، وقد كَنَى به عن صحيفة العمل التي هي محلّه، حتى توزن صحائف الأعمال، واحتمل أن يكون لفظ المجاز هو لفظ الوزن، وقد كَنَى به عن ثمرته، وهو تعريف مقدار العمل؛ إذ هو فائدة الوزن، والوزن والكيل أحد طرق التعريف. **فحكمك بأنّ المؤوّل لفظ العمل دون الوزن، والوزن دون العمل، من غير استرواح فيه إلى إجماع أو نقل، حكم على اللّه بالتخمين، والتخمين والظّن جهل...** » [٣].

وهناك أمور أخر وراء هذا، يضيق المقام بإيراد بعضها فضلاً عن جلّها. وجميعها تدلّك على أنّ نسبة رسالة (القانون الكلّي) إلى الغزالي كنسبة (الإحياء) إليه.

---

(١) قانون التأويل (ص ٣٥٨، ٣٦٠).
(٢) نفسه (ص ٣٥٨، ٣٥٩).
(٣) رسالة القانون الكلي، ورقة (٨ أ).

المقدمة الثالثة

تاريخ تصنيف الرّسالة

صحب ابن العربي حجّةَ الإسلام نحو عامين، لزم فيهما بساطه، واغتنم خلوته ونشاطه، وكأنّما فرغ له ليبلغ منه أمله، وأباح له مكانه، **فكان يلقاه في الصّباح والمساء، والظّهيرة والعشاء، كان في بزته أو بذلته، وهو مستقلّ في السّؤال**، عالم حيث تؤكل كتف الاستدلال [١].

وقد أحرز أبو بكر من العلم في وقت تردّده إلى الغزالي، « ما لم يحرزه غيره مع طول الأمد، وذلك لما خصّ به، بصفاء الذّهن، وذكاء الحسّ، واتّقاد القريحة، وما يخرج من العراق إلاّ هو مستقلّ بنفسه، حائز قصب السّبق بين أقرانه... » [٢]. كذا قال الغزالي في الفتوى التي كتبها إلى الأمير يوسف بن تاشفين [٣].

وكان ابن العربي يباهي ويفاخر بما استفاده من شيخه خلال هذه الصّحبة، وبما حصل عليه من البغية في أقلّ مدّة، كما يشير إليه كلامه في كتابه (قانون التّأويل)، حيث قال: « ثم شرعت في القراءة عليه، والسّماع، والمباحثة والتّتبع

---

(١) قانون التأويل (ص ١١١، ١١٢).
(٢) كتاب شواهد الجلة والأعيان في مشاهد الإسلام والبلدان (ص ٣١٢).
(٣) أوردها ابن العربي في كتاب شواهد الجلة والأعيان (ص ٢٩٩).

للمشكلات؛ بالكشف عن خباياها، والدّخول إلى زواياها، واشتفاف رواياها، واستطعمته التّحقيق، **وباحثته عنه خالصًا من غير مشارك**، واستقصيته عمّا كان إمام الحرمين رحمه الله يحوم في كتبه عليه، ويشير في أثناء كلامه إليه،... **وقد علم هذا الإمام أنّي من السّالكين في سبيل المهتدين، فسدّدني إلى سوائها، وأوجد لي معلوم دليلها، وأرشدني إلى لقم ظاهرها وتأويلها، وليس التّحصيل بالصّحبة، وإنّما هو فضل من اللّه وموهبة، فقد صحب النّضر بن شميل الخليل بضع عشرة سنة، وصحبه سيبويه سنوات، فانظر ما بين التّحصيلين في المدّتين، والمنزلتين فيما بين وبين** » [1].

فخلال هذه الصّحبة، - التي انقلب منها ابن العربي بحظّ وافر، والتي كانت بعد عودة الغزالي من سياحته التي تجرّد فيها للفكر والعبادة والذّكر -، أي في عام (٤٩٠هـ)، كان يفاوض شيخه أبا حامد في كثير من المسائل [2]، على ما صرّح به القاضي ابن العربي، حيث قال: « ولقد فاوضت فيها [3] أبا حامد الغزالي، **حين لقائي له بمدينة السّلام، في جمادى**

(١) قانون التأويل (ص ١١٣، ١١٤).

(٢) وهي التي تضمن بعضها كتاب (أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي).

(٣) يقصد ما ذهبت إليه طائفة من أن « رحمةَ اللّهِ ولطفه، إذا فاض على العبد جاءه من العرفان ما يستغرق مقتضى الأدلة من البيان... »، العواصم من القواصم (ص ٢٣).

الآخرة سنة تسعين وأربعمائة، وقد كان راضَ نفسه بالطّريقة الصّوفية، من **ستّ وثمانين**، إلى ذلك الوقت نحوًا من خمسة أعوام، وتجرّد لها، واصطحب مع العزلة، ونبذ كلّ فرقة، فتفرّغ لي بسبب بيناه في كتاب (ترتيب الرّحلة)، فقرأت عليه جملة من كتبه، وسمعت كتابه الذي سمّاه بـ (الإحياء لعلوم الدين)، **فسألته** سؤال المسترشد عن عقيدته، المستكشف عن طريقته، لأقف من سرّ تلك الرّموز، التي أومأ إليها في كتبه، على موقف تامّ المعرفة، **وطفق يجاوبني، مجاوبة النّاهج لطريق التّسديد، للمريد، لعظيم مرتبته، وسموّ منزلته، وما ثبت له في النّفوس من تكرمته، فقال لي من لفظه، وكتب لي بخطّه...** » [1].

ومن المحتمل أن يكون ابن العربي فاوض الغزالي في مسائل رسالة (القانون الكلّي) في العام نفسه، أو العام الذي يليه. ويشهد لهذا أنّ الكلام الذي قاله الغزالي لابن العربي من لفظه، وكتبه له بخطّه، يشتمل على أمور نلفيها مبثوثة في رسالة (القانون الكلّي)، على ما بيّناه في المقدّمة التي قبل هذه.

* * *
* *
*

(١) قانون التأويل (ص ٢٤).

المقدمة الرابعة

في الكلام على رأي الغزالي في التأويل

وفيها مسائل:

• **المسألة الأولى:** ليس التّأويل عند أبي حامد سهلًا يسيرًا حتّى يخوض فيه كلّ واحد؛ بل هو غامض المدرك، صعب المنال، تتحيّر الألباب فيه، وتنخفض أبصار العقول عن مباديه فضلًا عن أقاصيه. ولأجل عسره لم يسمح بالخوض فيه إلا لمن استجمع **ثلاث خصال:**

إحداها: الاستقلال في العلوم الظّاهرة ونيل رتبة الإمامة فيها.

والثانية: انقلاع القلب عن الدّنيا بالكليّة بعد محو الأخلاق الذّميمة، حتى لا يبقى فيه تعطّش إلا إلى الحقّ، ولا اهتمام إلا به، ولا شغل إلا فيه، ولا تعريج إلا عليه.

والثالثة: أن يكون قد أتيح له السّعادة في أصل الفطرة، بقريحة صافية، وفطنة بليغة، لا تكلّ عن درك غوامض العلوم ومشكلاتها على سبيل البديهة والمبادرة [1].

ولئن كان أبو حامد قد اشترط هذه الخصال على من

(١) كتاب الأربعين في أصول الدين (ص ١٧).

تشوّف إلى معرفة حقائق العقيدة وأسرارها؛ فإنّها تجري على من أراد الخوض في التّأويل أيضًا؛ إذ لا معنى للتّأويل عند أبي حامد سوى معرفة معاني كتب اللّه وسنن الأنبياء عليهم السلام ومعرفة ما غمض واشتبه على النّاس من أغراضها ومقاصدها [1].

فمتى كان الخائض بهذا الوصف موصوفًا، فهو الذي يكاد زيت تأويله يضيء ولو لم تمسسه نار. ويكاد الوجود أن يخلو عنه؛ حيث إنّ جناب الحقّ، جلّ عن أن يكون شريعة لكلّ وارد، أو أن يطّلع عليه إلا واحدٌ بعد واحدٍ.

ويدلّ على علوّ مقام التّأويل عند الغزالي، ما ذكره في معرض كلامه على إرادة اللّه - تعالى -، في كتابه (الأربعين في أصول الدين)؛ حيث شدّد النّكير على طائفة من النّاس خاضوا في تأويلها، فزلّت أقدامهم لأنّهم لا يحسنون التّأويل؛ إذ ليسوا من أهله. ثم قال: « ولو نال كل واحد مقام التّأويل لما قال ﷺ داعيًا لابن عبّاس رضي الله عنهما: « **اللّهم فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل** »، ولما قال يعقوب ليوسف - على نبيّنا وعليهما السلام: ﴿ وَكَذَٰلِكَ [2] يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ... ﴾ [يوسف: ٦]... » [3].

(١) كتاب الأربعين في أصول الدين (ص ٧)، وقد اشترط الغزالي نحو هذه الخصال في كتابه جواهر القرآن (ص ٢٩، ٣٠)، ونحوها في كتابه شفاء الغليل (ص ٥، ٨).

(٢) وردت بدون الواو في كتاب الأربعين.

(٣) كتاب الأربعين (ص ٧)، والحديث رواه البخاري من حديث ابن عباس، =

فقصور أولئك عن ملاحظة كنه هذا الأمر - يعني الإرادة -، سببٌ في إلجامهم عمّا لم يطيقوا خوض غمراته بلجام المنع مع سائر القاصرين، فقيل لهم: اسكتوا فما لهذا خلقتم، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] [١].

● **المسألة الثانية:** لا يخفى عليك أنّ أبا حامد من هؤلاء المشايخ الذين استقلّوا من التّأويل بصدر النّادي، وذروة المنبر؛ حيث رفع بتأويلاته قناع الإجمال عن جمال الشّريعة، واستكشف الأغطية عن وجه كمالها، فلا عجب إن صار إمام المؤوّلين المقدّم، وقاضيهم المحكّم، أو غدت تأويلاته موردهم المستعذب، ومنهلهم المورود، وروضهم المرتاد.

وليس هذا الحكم جزافيًا، فلقد شهد للغزالي بعلوّ المرتبة في التّأويل، بعض أفاضل العلماء، وهو القاضي أبو بكر بن العربي [٢].

وهذا العالم، على إسرافه في نقض كثير من تأويلات معلّمه [٣]، صرّح بأنّه تعلّم فنّ التّأويل منه، وعنه العبارة بقوله: « ثم شرعت في القراءة عليه، والسّماع، والمباحثة والتّتبع للمشكلات؛ بالكشف عن خباياها، والدّخول إلى زواياها، واشتفاف رواياها... » إلى

= دون قوله: « وعلمه التأويل »، وهو بهذه الزيادة عند أحمد وابن حبان والحاكم وقال: صحيح الإسناد. كذا قال صاحب المغني عن حمل الأسفار (٥٤/١).

(١) كتاب الأربعين (ص ٧). (٢) قانون التأويل (ص ٣٥٨).

(٣) مثل ما ذكره في قانون التأويل (ص ٣٥٧)، والعواصم من القواصم (ص ١٢).

قوله: « فسدّدني إلى سوائها، وأوجد لي معلوم دليلها، وأرشدني إلى لقم ظاهرها وتأويلها » [١].

● **المسألة الثالثة:** سلك الغزالي في التّأويل مسلكًا وسطًا، وانتهج منهجًا قوامًا، فلا هو بالحشوي فيجرّد الظاهر ويجمد عليه، ولا هو بالباطنيّ فيصرف الألفاظ عن مقتضى ظواهرها.

وقد نتبيّن هذا المعنى ممّا يقوله أبو حامد في (مشكاة الأنوار)؛ فإنّه قال بعد كلام: « لا تظنّنّ من هذا الأنموذج وطريق ضرب الأمثال رخصة منّي في رفع الظواهر، واعتقادًا في إبطالها، حتى أقول مثلًا: لم يكن مع موسى نعلان، ولم يسمع الخطاب بقوله: ﴿ فَٱخْلَعْ [٢] نَعْلَيْكَ ﴾ [طه: ١٢]، حاشا لله؛ فإن إبطال الظّواهر رأي الباطنيّة، الذين نظروا بالعين العوراء إلى أحد العالمين، وجهلوا جهلًا بالموازنة بينهما، فلم يفهموا وجهه، كما أن إبطال الأسرار مذهب الحشويّة، فالذي يجرد الظاهر حشوي، والذي يجرد الباطن باطني، والذي يجمع بينهما كامل » [٣].

وليس الكامل عند أبي حامد سوى « عصابة الحق وأهل السنّة »، الذين « اطّلعوا على طريق التلفيق بين مقتضيات الشّرائع وموجبات العقول، وتحقّقوا أن لا معاندة بين الشّرع المنقول، والحقّ المعقول، وعرفوا أنّ من ظنّ من الحشويّة وجوب

(١) قانون التأويل (ص ١١٣، ١١٤).

(٢) وردت في مشكاة الأنوار بدون الفاء.

(٣) مشكاة الأنوار (ص ٣١).

الجمود على التّقليد، واتّباع الظّواهر، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلّة البصائر، وأنّ من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرّف العقل حتّى صادموا به قواطع الشّرع، ما أتوا به إلا من خبث الضّمائر، فميل أولئك إلى التّفريط، وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط؛ بل الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد، ملازمة الاقتصاد، والاعتماد على الصّراط المستقيم، فكلا طرفي قصد الأمور ذميم... » [1].

والذي يستقري أكاليم أبي حامد، لا سيّما ما ورد في رسالة (القانون الكلّي)، يحصل له القطع الثّابت بأنّ هذا المنهج هو السليم عنده، والأولى بالاتباع، والأجدر بالصواب.

• **المسألة الرابعة:** هناك من غلا في التّأويل وأسرف، وكاد الشّريعة وحرّف، ونجد على رأسهم الباطنيّة، الذين رفعوا ظواهر الشّريعة، وجرّدوا النّظر إلى بواطنها.

وقد جاء الغزالي في (الإحياء) بكلام ينبئ عن حقيقة مقصدهم، و « هو صرف ألفاظ الشّرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة » [2].

وتعقّبه بأنّه « حرام وضرره عظيم؛ فإنّ الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٣).
(٢) إحياء علوم الدين، كتاب العلم (٥٣/١).

الشّرع، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضى ذلك بطلان الثّقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام اللّه - تعالى - وكلام رسوله ﷺ؛ فإنّ ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له؛ بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى، وهذا أيضًا من البدع الشّائعة العظيمة الضرر، وإنّما قصد أصحابها الإغراب؛ لأنّ النّفوس مائلة إلى الغريب ومستلذّة له، وبهذا الطريق توصّل الباطنيّة إلى هدم جميع الشّريعة؛ بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم.. » [1].

وكشف أيضًا في (فضائح الباطنية) عن بعض حيلهم في تأويلاتهم للظّواهر؛ حيث قال: « لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنّة، صرفوهم عن المراد بهما، إلى مخاريق تخرقوها، واستفادوا - بما انتزعوه من نفوسهم من مقتضى الألفاظ - إبطال معاني الشّرع » [2].

وقد صنّف الإمام الغزالي في الردّ على الباطنيّة وإبطال مذهبهم بعض التّصانيف، أشار إلى جملة منها في كتابه (**المنقذ من الضلال**)، حيث قال بعد كلام: « وليس المقصود الآن بيان فساد مذهبهم، فقد ذكرت ذلك في كتاب (**المستظهري**) أولًا، وفي كتاب (**حجة الحق**) ثانيًا، وهو جواب كلام لهم عرض

(١) إحياء علوم الدين، كتاب العلم (٥٣/١).
(٢) فضائح الباطنية (ص ٧٥).

عليّ ببغداد، وفي كتاب (**مفصل الخلاف**) الذي هو اثنا عشر فصلًا ثالثًا، وهو جواب كلام عرض عليّ بهمدان، وفي كتاب (**الدرج المرقوم بالجداول**) رابعًا، وهو من ركيك كلامهم الذي عرض عليّ بطوس، وفي كتاب (**القسطاس المستقيم**) خامسًا، وهو كتاب مستقلّ بنفسه، مقصوده بيان ميزان العلوم، وإظهار الاستغناء عن الإمام المعصوم لمن أحاط به » [١].

وقد أوردنا في كتاب (الفكر المقاصديّ عند الإمام الغزالي) شيئًا من مناظرات الغزالي للباطنيّة [٢].

● **المسألة الخامسة:** كما انتقد الغزالي الباطنيّة، انتقد أيضًا الطّريق الذي تسلكه بعض الفرق، وهو التّقليد لظواهر معاني القرآن والجمود عليها. ولا يعني به الغزالي التّقليد الباطل؛ بل التّقليد الحقّ أيضًا. وبيانه: أن « الحقّ الذي كلّف الخلق اعتقاده له درجات، وله مبدأ ظاهر، وهو كالقشر والمثال، وله غور باطن، وهو كاللّباب... فالجامد على الظّاهر، الظانّ أنه ليس وراءه مرقًى يرتقي إليه، كيف يتصوّر أن تنكشف له الأسرار؟ » [٣].

فمنهج هذا الفريق، كمنهج الفريق الذي قبله، أعني الباطنيّة، كلاهما بعد عن صوب الصّواب، ونأى عن الحقّ بجانبه.

(١) المنقذ من الضلال (ص ٥٤).
(٢) الفكر المقاصدي عند الإمام الغزالي (ص ١٧٠، ١٧٣).
(٣) كتاب الأربعين (ص ٣١).

● **المسألة السادسة:** تحصّل من المسائل السّابقة، **ثلاثة مذاهب:**

أحدها: تجريد الظّواهر، وهو مذهب الحشويّة.

والثاني: تجريد البواطن، وهو مذهب الباطنيّة.

والمذهب الثالث: تقرير الظواهر، والغوص على الدّرر والجواهر، وهي معاني الشريعة، وأسرار الملّة. وهو المذهب الحقّ، والمسلك القصد، عند أبي حامد.

وفي الباب مذاهب أخر، تواردت بها مصنّفات الغزالي:

فمذهب الإمام أحمد بن حنبل، لا سيّما في الظّواهر المتعلّقة بالذّات الإلهيّة وصفاتها، الاقتصار على السّمع المجرّد. ولم يثبت عنه سوى تأويل أحاديث ثلاثة [١].

وأما الأشعري والمعتزلي فلزيادة بحثهما تجاوزا إلى تأويل ظواهر كثيرة، وإن كان المعتزلة أشدّ توغلًا في التّأويلات، على غرار الفلاسفة.

قال أبو حامد يقرّر هذا المعنى ويؤكّده: « وذهبت طائفة إلى الاقتصاد، وفتحوا باب التّأويل في كل ما يتعلّق بصفات اللّه – سبحانه –، وتركوا ما يتعلّق بالآخرة على ظواهرها، ومنعوا التّأويل فيه وهم الأشعرية. وزاد المعتزلة عليهم حتّى أوّلوا من صفاته – تعالى – الرّؤية، وأوّلوا كونه سميعًا بصيرًا، وأوّلوا

(١) فيصل التفرقة (ص ٨٣، ٨٤).

المعراج، وزعموا أنّه لم يكن بالجسد، وأوّلوا عذاب القبر والميزان والصّراط، وجملة من أحكام الآخرة، ولكن أقرّوا بحشر الأجساد وبالجنّة... وبالنّار واشتمالها على جسم محسوس يحرق الجلود ويذيب الشّحوم. ومن ترقّيهم إلى هذا الحدّ زاد الفلاسفة؛ فأوّلوا كل ما ورد في الآخرة، وردّوه إلى آلام عقلية وروحانيّة، ولذات عقليّة، وأنكروا حشر الأجساد، وقالوا ببقاء النفوس، وأنّها تكون إمّا معذّبة، وإمّا منعمة بعذاب ونعيم لا يدرك بالحسّ، وهؤلاء هم المسرفون. وحدّ الاقتصاد بين هذا الانحلال كلّه، وبين جمود الحنابلة، دقيق غامض، لا يطّلع عليه إلا الموفّقون، الذين يدركون الأمور بنور إلهيّ، لا بالسماع، ثمّ إذا انكشف لهم أسرار الأمور على ما هي عليه، نظروا إلى السّمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرّروه، وما خالف أوّلوه. فأمّا من يأخذ معرفة هذه الأمور من السّمع المجرد، فلا يستقرّ له فيها قدم، ولا يتعيّن له موقف » [1].

• **المسألة السابعة**: لا ينبغي أن يظنّ واحد أنّ الغزالي سَلِمَ من الطّعن، فلقد اتُّهم بالقول بمذاهب الباطنية، كما لم يتّهم أحد من قبله، ولم تُحمد جهوده في تعقّب هذا الفريق، والنّضال عن مقاصد الشّريعة العالية، وحكمتها المتعالية، كما فعله على الخصوص في (فضائح الباطنية)، وفي (جواب المسائل الأربع

(١) الإحياء، كتاب قواعد العقائد (١٤٥/١).

التي سألها الباطنية بهمدان)، وتولّى كبر ذلك بعض أفاضل العلماء، مثل الشيخ ابن تيمية الذي استوفى في نقده للغزالي. وهو كثيرًا ما يحتجّ في طعنه عليه بما قاله القاضي أبو بكر ابن العربي في شيخه حجّة الإسلام، نحو ما ذكره في (نقض المنطق)، حيث قال: « فقد ردّ عليه علماء المسلمين، حتّى أخصّ أصحابه أبو بكر بن العربي، فإنّه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ثم أراد أن يخرج فما قدر. **وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه** » [1].

والقاضي أبو بكر خبير بكلمات الغزالي التي تسترذل منهج الباطنيّة وتستهجنه، كما نبّهتكم عليه. ولقد جاء في كتابه (الإحياء) بما يقضي على كلّ وهم في المسألة، حيث قال: (وفرق بين تعبير الظّواهر إلى البواطن، وبين التّنبيه للبواطن من ذكر الظّواهر مع تقرير الظّواهر، ففارق الباطنيّة بهذه الدّقيقة. فإنّ هذه طريق الاعتبار، وهو مسلك العلماء والأبرار » [2].

وحسبك من ذلك أيضًا، تصريحه في (فضائح الباطنية)، بأنّ معياره في التّأويل يخالف معيار الباطنيّة، وعنه العبارة بقوله: « ما دلّ نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره، علمنا ضرورة أن

(١) نقض المنطق (ص ٥٦).
(٢) الإحياء، كتاب العلم (٦٩/١).

المراد غير ذلك، بشرط أن يكون اللّفظ مناسبًا له بطريق التّجوّز والاستعارة » [١].

ومن أهل الطّعن أيضًا، نجد ابن الجوزي؛ فإنّه قال: « وجاء أبو حامد فصنّف لهم كتاب (الإحياء) على طريقة القوم، وملأه بالأحاديث الباطلة، وهو لا يعلم بطلانها، وتكلّم في علم المكاشفة، وخرج عن قانون الفقه. وقال: إنّ المراد بالكوكب والشّمس والقمر، اللّواتي رآهنّ إبراهيم - صلوات اللّه عليه - أنوار هي حجب اللّه ﷻ، ولم يرد هذه المعروفات. **وهذا من جنس كلام الباطنية** » [٢].

بل هو من جنس كلام الصوفيّة، على ما ذكره أبو حامد في رسالته المشهورة التي وسمها باسم (فيصل التفرقة)، فإن كانوا اقتبسوه من نتائج خواطر الباطنيّة، فليتوجّه الطّعن عليهم، لا أن يفرد الغزالي بالطّعن.

ثمّ إنّ هذه المسألة لا تتعلّق بأصول العقائد، حتى يكفّر صاحبها أو يبدّع، أو يجاوز واحد في الطّعن عليه حدّ الاعتدال.

فاستمع الآن إلى ما ذكره الغزالي في ذلك الكتاب، ثم احكم بينه وبين شانئيه بالحقّ، فإنّه قال: « من النّاس من يبادر إلى التّأويل بغلبات الظّنون من غير برهان قاطع، ولا ينبغي أن يبادر أيضًا إلى كفره في كلّ مقام، بل ينظر فيه، فإن كان تأويله

(١) فضائح الباطنية (ص ٧٣).
(٢) تلبيس إبليس (ص ٢٢٨).

في أمر لا يتعلّق بأصول العقائد ومهمّاتها فلا نكفّره، وذلك كقول بعض الصوفيّة: إنّ المراد برؤية الخليل عليه السلام الكواكب والقمر والشّمس، وقوله: (هذا ربّي)، غير ظاهرها؛ بل هي جواهر نورانيّة ملكيّة، ونورانيّتها عقليّة لا حسيّة، ولها درجات في الكمال، ونسبة ما بينها في التّفاوت كنسبة الكواكب والقمر والشّمس، ويستدل عليه بأنّ الخليل عليه السلام أجلّ من أن يعتقد في جسم أنّه إله، حتى يحتاج إلى أن يشاهد أفوله. أفترى أنه لو لم يأفل أكان يتّخذه إلهًا، ولو لم يعرف استحالة الإلهيّة، من حيث كونه جسمًا مقدّرًا، واستدلّ بأنّه كيف يمكن أن يكون أوّل ما رآه الكوكب والشّمس هي الأظهر وهي أوّل ما يرى. واستدلّ بأنّ اللّه - تعالى - قال أوّلًا: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنعام: ٧٥]، ثم حكى هذا القول، فكيف يمكن أن يتوهّم ذلك بعد كشف الملكوت له، وهذه دلالات ظنيّة وليست براهين » [١].

وقد أشرنا إلى ملامح من هذه المسألة في مقدّمة كتاب (جواب المسائل الأربع) [٢].

● **المسألة الثامنة**: تعرّض الغزالي لمثل هذا الطّعن من لدن بعض أهل زمانه، كما يبدو من كلامه في صدر (فيصل التفرقة)، والتي

(١) فيصل التفرقة (ص ٨٦، ٨٧).
(٢) مقدمة كتاب جواب المسائل الأربع (ص ١٠، ١٢).

صنّفها في الردّ على طائفة طعنوا على بعض تصانيفه؛ حيث قال: « فإنّي رأيتك أيها الأخ المشفق، والصّديق المتعصّب، موغر الصّدر، منقسم الفكر، لما قرع سمعك من طعن طائفة من الحسدة على بعض كتبنا المصنّفة في أسرار معاملات الدّين، وزعمهم أنّ فيها ما يخالف مذهب الأصحاب المتقدّمين، والمشايخ المتكلّمين، وأنّ العدول عن مذهب الأشعري ولو في قيد شبر كفر، ومباينته ولو في شيء نزر ضلال وخسر، فهوّن أيّها الأخ المشفق المتعصّب على ما يقولون، واهجرهم هجرًا جميلًا، واستحقر من لا يحسد ولا يقذف، واستصغر من بالكفر أو الضّلال لا يعرف... » [1].

فمن هاهنا، وبسبب غلوّ الفرق وإسرافها في تكفير بعضها بعضًا، لأن ترى كلُّ فرقة صاحبتَها غالطةً في التّأويل، جاء الغزالي فوضع قانونًا للتّأويل، ترعوي بسببه الفرق عن تكفير بعضها بعضًا، وتكفّ عن تطويل اللّسان في أهل الإسلام، وإن اختلفت طرقهم... [2].

وقد تقدّم الغزالي قبل ذلك، فبيّن أن للتّأويل درجاتٍ خمس، ولأجل الغفلة عنها نسبت كلّ فرقة مخالفها إلى التّكذيب [3]. وهذه الدرجات هي: الوجود الذّاتيّ، والوجود

(١) فيصل التفرقة (ص ٧٥). (٢) نفسه (ص ٧٨).
(٣) نفسه (ص ٧٩).

الحسّيّ، والوجود الخياليّ، والوجود العقليّ، والوجود الشّبهيّ [1].

فمن « نزّل قولًا من أقوال صاحب الشّرع على درجة من هذه الدّرجات فهو من المصدّقين، وإنّما التّكذيب أن ينفي جميع هذه المعاني، ويزعم أنّ ما قاله لا معنى له، وإنّما هو كذب محض، وغرضه فيما قاله التّلبيس، أو مصلحة الدنيا، وذلك هو الكفر المحض والزّندقة، ولا يلزم كفر المؤوّلين ما داموا يلازمون قانون التّأويل...، وكيف يلزم الكفر بالتّأويل، وما من فريق من أهل الإسلام إلا وهو مضطرّ إليه » [2].

أما قانون التّأويل، فقد بناه الغزالي على ثلاثة أمور:

أما **الأمر الأول**، فيشير إليه قوله: « فقد علمت اتّفاق الفرق على هذه الدّرجات الخمس في التّأويل، وإنّ شيئًا من ذلك ليس من حيّز التّكذيب، واتّفقوا أيضًا على أنّ جواز ذلك موقوف على قيام البرهان على استحالة الظّاهر، والظّاهر الأوّل هو الوجود الذّاتيّ؛ فإنّه إذا ثبت تضمّن الجَميع، فإن تعذّر فالوجود الحسّي؛ فإنّه إن ثبت تضمّن ما بعده، فإن تعذّر فالوجود الخياليّ أو العقليّ، وإن تعذّر، فالوجود الشّبهيّ المجازي، ولا رخصة للعدول عن درجة إلى ما دونها إلا بضرورة البرهان، فيرجع الاختلاف على التّحقيق إلى البراهين » [3].

(١) تحدث الغزالي في فيصل التفرقة عن معاني هذه الدرجات، وذكر أمثلتها في التأويلات (ص ٧٩، ٨٣).
(٢) فيصل التفرقة (ص ٨٣). (٣) نفسه (ص ٨٤، ٨٥).

الأمر الثاني: لمّا كان النّاس متفاوتين في درك هذا المقام، فقد وظّف الغزالي على العاجزين منهم، كما سبق بيانه، بعض الوظائف، منها « الاتّباع والكفّ عن تغيير الظّواهر رأسًا، والحذر عن إبداع التّصريح بتأويل لم يصرّح به الصحابة، وحسم باب السّؤال رأسًا، والزّجر عن الخوض في الكلام والبحث، واتّباع ما تشابه من الكتاب والسنّة... »[1].

وأما القادرون « فينبغي أن يكون بحثهم بقدر الضرورة، وتركهم الظّاهر بضرورة البرهان القاطع، ولا ينبغي أن يكفّر بعضهم بعضًا بأن يراه غالطًا فيما يعتقده برهانًا؛ فإنّ ذلك ليس أمرًا هيّنًا سهل المدرك، وليكن للبرهان بينهم قانون متّفق عليه، يعترف كلّهم به، فإنّهم إذا لم يتّفقوا في الميزان، لم يمكنهم رفع الخلاف بالوزن... »[2].

الأمر الثالث: لا ينبغي المبادرة إلى تكفير من يبادر إلى التّأويل بغلبات الظّنون بغير برهان قاطع، « بل ينظر فيه، فإن كان تأويله في أمر لا يتعلّق بأصول العقائد ومهمّاتها فلا نكفّره... وأمّا ما يتعلّق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمّة، فيجب تكفير من يغيّر الظّاهر بغير برهان قاطع، كالذي ينكر حشر الأجساد، وينكر العقوبات الحسيّة في الآخرة بظنون وأوهام واستبعادات من غير برهان قاطع... »[3].

(١، ٢) فيصل التفرقة (ص ٨٥). (٣) نفسه (ص ٨٦، ٨٧).

• **المسألة التاسعة:** علاوة على كتاب (فيصل التفرقة)، فقد أفرد الغزالي للتّأويل رسالة وسمت باسم (القانون الكلّي)، والّتي نقدّمها للقرّاء في ثوب جديد، وهي كما تقدّم عبارة عن جواب عن مسائل فاوضه فيها القاضي أبو بكر بن العربي.

وقد تكلّم الغزالي فيها على فرق خمس، تعاكست مذاهبها في التّأويل وتشاكست، وكلّها مخطئة إلا واحدة، وهي « الفرقة المتوسّطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول، الجاعلة كلّ واحد منهما أصلًا، المنكرة لتناقض العقل والشّرع؛ [لأنّ من كذّب الشّرع فقد كذّب العقل أيضًا؛ لأنّ العقل هو الدّليل على الشّرع] وكونه حقًّا. ومن كذّب العقل فقد كذّب الشّرع؛ إذ بالعقل يعرف صدق الشّرع. ولو صرف دليل العقل لما عرف الفرق بين النّبي والمتنبّي، والصّادق والكاذب. فكيف يكذّب العقل الشّرع، وما ثبت الشّرع إلا بالعقل؟ »[1].

فهؤلاء هم الفرقة المحقّقة عند الغزالي، وهو مذهب أهل السنّة، على ما بيّناه في المسألة الثّالثة.

أما الفرق الأربع الأخرى، فلم تنتهج هذا المنهج؛ حيث مال بعضها إلى التّفريط، ومال بعضها إلى الإفراط، إمّا جهلًا أو خبثًا. وقد تكلّم أبو حامد على مناهج هذه الفرق، مبرزًا وهنها وقصورها جميعًا، ثم أتبع ذلك بإيراد وصايا ثلاث

(١) رسالة القانون الكلي، ورقة (٧ ب).

للخائض في التّأويل، بيّن فيها ما لا بدّ فيه من التّأويل، وما لا بدّ من التوقّف فيه، مع ذكر أمثلة موضحة للمقصود، إلى غير ذلك، ممّا تقف عليه إن شاء اللّه.

* * *
* *
*

المقدمة الخامسة

وصف المخطوطة ومنهج التّحقيق

أولًا: وصف المخطوطة:

رسالة (**القانون الكلّي**)، حسبما تقرّر لنا سابقًا، عبارة عن جواب لأبي حامد عن مسائل فاوضه فيها أبو بكر بن العربي، وردت في كتاب (أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي)، الموجود ضمن مجموع يحمل رقم (ق ٥٥٥)، بالمكتبة الوطنية بالرباط، تبتدئ ورقاتها من آخر ورقة (٦ أ)، وتنتهي في أولّ ورقة (٩ ب)، أي نحو أربع ورقات.

أوّلها: « **ما قوله – أدام اللّه توفيقه – في معنى قوله** ﷺ: (**إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدّم**)... »[1].

وآخرها: « والبرزخ يمكن أن يراد به المحبس إلى أن يتبيّن الأمر، وأن يكون المراد به مرتبة بين الجنّة والنّار... والحكم بأنّ المراد أحدهما تخمين، إلا أنْ يدّل عليه النّقل، والسّلام »[2].

- **كلمة في مخطوطة (أجوبة الغزالي):**

مخطوطة (أجوبة الغزالي)، التي توجد ضمنها رسالة

(١) رسالة القانون الكلي، كتاب أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي، ورقة (٦ أ).
(٢) نفسه، ورقة (٩ ب).

(القانون الكلّي)، واردة في المجموع المذكور آنفًا، وهي سليمة من الخروم، تشتمل على (١٤ ورقة)، تبتدئ من ورقة (١ ب)، إلى (١٤ ب)، في مقياس (١٩٧/٢٨٥ مم)، مسطرتها (٢٧)، كتبت بخطّ مغربي مجوهر، ميّزت رؤوس الأسئلة والأجوبة بخطّ عريض، مهمّشة بتصحيحات.

ويقع المجموع في (٣٢٣) صفحة، يحتوي على كتب خمسة، كما توضّحه هذه الفقرة الواردة في وجه الورقة الأولى للمجموع: « الحمد لله وصلّى الله على سيدنا محمد وآله في هذا السّفر المبارك؛ مفتاح الفلاح، والترمذي [1]، ولطائف المنن، وقواعد سيدي زروق، وأسولة ابن العربي. ملك لله في يد عبيد الفقيه أبي عثمان سيدي سعيد بن أبي بكر عفا الله عنه ورحمه بمنه ».

مختلفة الخط، وكذا تاريخ النّسخ، **وقد جاء ترتيبها في المجموع بعد كتاب أجوبة الغزالي على هذا النّحو:**

أولًا: كتاب مفتاح الفلاح، تبتدئ صفحاته من (٢٨) وتنتهي في (٧٩)، ولم ترد إشارة إلى مؤلفه [2]، أو ناسخه.

ثانيًا: كتاب لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس

(١) يعني كتاب ختم الأولياء.

(٢) كتاب مفتاح الفلاح ومصباح الأرواح في ذكر الله الكريم الفتاح، من تأليف ابن عطاء الله السكندري.

وشيخه أبي الحسن، لرشيد الدين عبد الكريم بن عطاء الله، من صفحة (٨٠) إلى (١٧٣)، كان الفراغ من نسخه عشيّة يوم السبّت الأول من رمضان عام تسعة بعد ألف، على يد عبد الله بن محمد بن علي التنزلوني ثم اليغزي.

ثالثًا: كتاب ختم الأولياء، لأبي عبد الله محمد بن بشر الحكيم الترمذي، من صفحة (١٧٤) إلى (٢٥٢)، لم يذكر اسم الناسخ.

رابعًا: كتاب قواعد الشيخ زروق، لأبي العباس أحمد ابن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي، من صفحة (٢٥٣) إلى (٣٢٢)، كان الفراغ من نسخه على يد مؤلفه الشيخ زروق في (٢٤ من شوال سنة ٨٨٣هـ)، بمدينة بجاية.

وقد ورد في الورقة الأولى لكتاب (أجوبة الغزالي)، أنّه من المخطوطات التي أهدتها مكتبة الخزانة النّاصرية بتمكروت للمكتبة العامة بالرباط. وقد حبسه على الزّاوية النّاصرية محمد الحنفي بن علي يوسف، كما يظهر على يمين الورقة المذكورة للمخطوطة [1].

هذا؛ ومن المحتمل أن توجد نسخة أخرى لرسالة (القانون الكلّي)، ضمن نسخة ثانية لكتاب (أجوبة الغزالي)، موجودة بالخزانة الوطنيّة بالرباط تحت رقم (٩٢٠ - ك)، في (١٧)

(١) أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي، ورقة (١ ب).

ورقة، حسبما ذكره الباحث سعيد أعراب في كتابه (مع القاضي أبي بكر بن العربي)، أوّلها: « هذه أجوبة أسئلة ابن العربي؛ إذ سأل شيخه الإمام حجة الإسلام أبا حامد الغزالي » [1].

وقد بحثت عنها فلم أجد شيئًا.

ولا شكّ في أنّ سعيد أعراب يتكلّم هنا على نسخة ثانية لكتاب (أجوبة الغزالي)؛ فإنّ النّسخة الأولى تقع في (١٤) ورقة، بينما تقع هذه على ما ذكره في (١٧) ورقة [2].

ثانيًا: منهج التّحقيق:

• **أولًا:** اتّخذت النّسخة الخطّيّة المذكورة أصلًا، ورمزت لها بحرف (ق)، وشددت أزرها بنسختين مطبوعتين، إحداهما طبعت بمعرفة مطبعة الأنوار، عام (١٩٤٠م)، حقّقها، كما نبّهتكم عليه، محمد زاهد الكوثري، ورمزه حرف (ك)، والثانية طبعت عام (١٩٩٢م)، حقّقها محمد بيجو، يجهل ناشرها، ورمزها حرف (ب).

وأضفت إليهما ما ورد في (معيار) الونشريسي، الذي تقدّ الحديث عنه، وهو يسير، ورمزه حرف (م).

• **ثانيًا:** ما وقع في نسخة (ق) من أخطاء لغويّة أو نحويّة من سهو النّاسخ، أشرت إليه في موضعه.

---

(١) مع القاضي أبي بكر بن العربي (ص ٤٣)، هامش (١٠٣).
(٢) نفسه.

• **ثالثًا:** همّشت الرّسالة بجملة من النّصوص، اقتبستها من مصنّفات أبي حامد تضاهي ما جاء في رسالة (القانون الكلّي)، ونصوص أخرى لابن العربي يردّ فيها على أجوبة شيخه.

• **رابعًا:** أخرجت الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة.

والمرجو مِنْ وليّي اللّه، مَنْ به ثقتي، وعليه توكّلي، أن يجعلني عنده وجيهًا، وأن يدرأ عنّي مكر صاحب قديم، وإن شئت قلت كيد عدوّ سقيم، بغاني بمكائده، وسدّد نحوي صوائب سهامه، وأضمر أن يسومني المكروه، ويجرّعني زعاق مرارته، وصلّى اللّه على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، وحسبنا اللّه ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلا باللّه العلّي العظيم، والحمد للّه ربّ العالمين.

محمد بن إدريس عبدو

الجمعة ١٩ من ربيع الثاني ١٤٣٢هـ

بنسليمان / المغرب

نماذج
من صور المخطوطة

الصفحة الأولى من كتاب أجوبة الغزالي
عن أسئلة ابن العربي

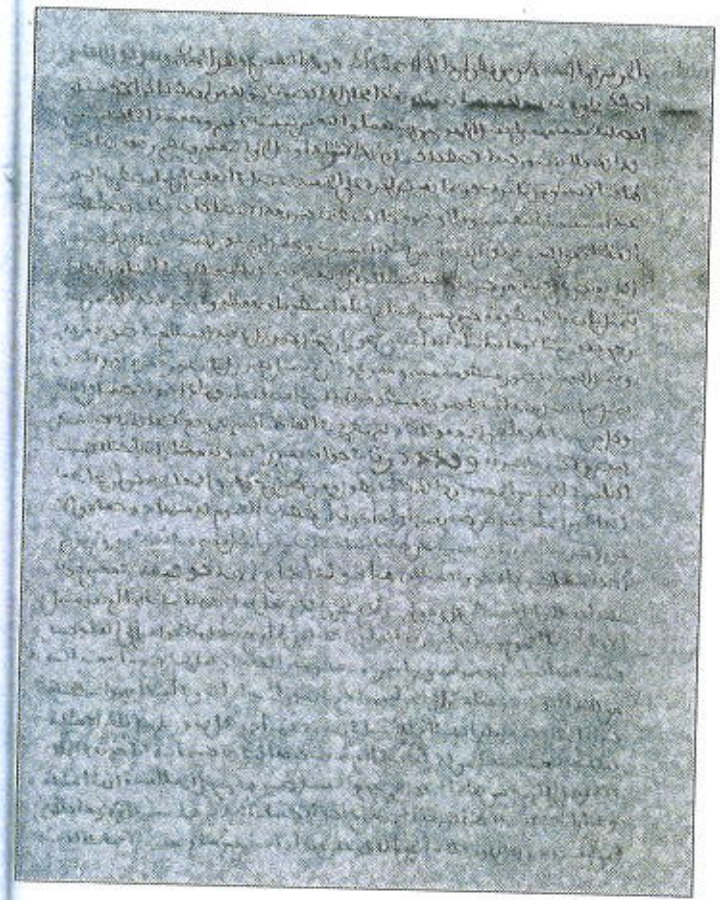

الصفحة العاشرة من كتاب أجوبة الغزالي،
حيث بداية رسالة القانون الكلّي

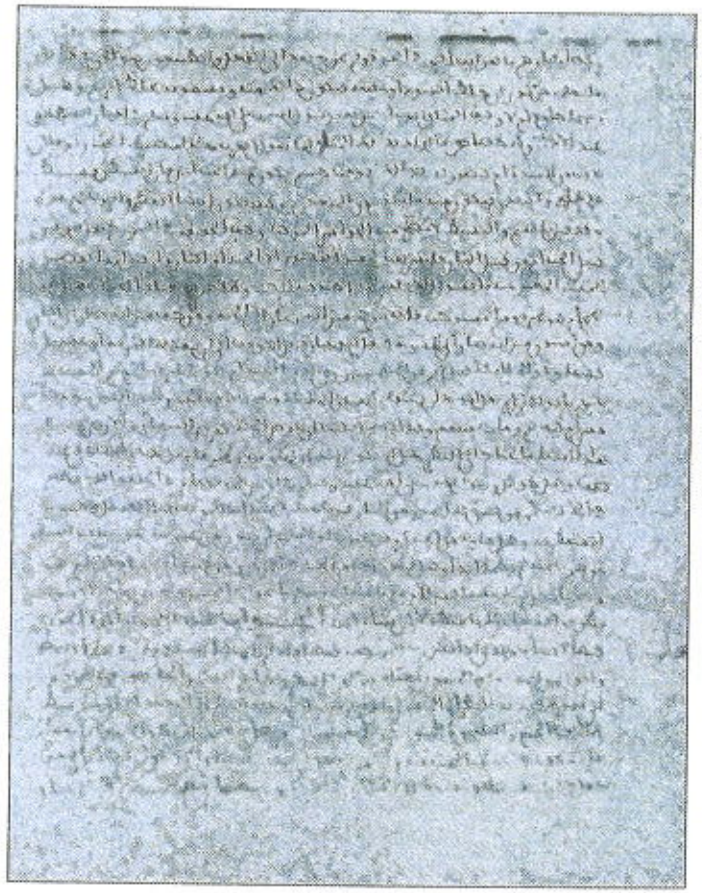

الصفحة الثانية من رسالة القانون الكلّي
والحادية عشرة من أجوبة الغزالي

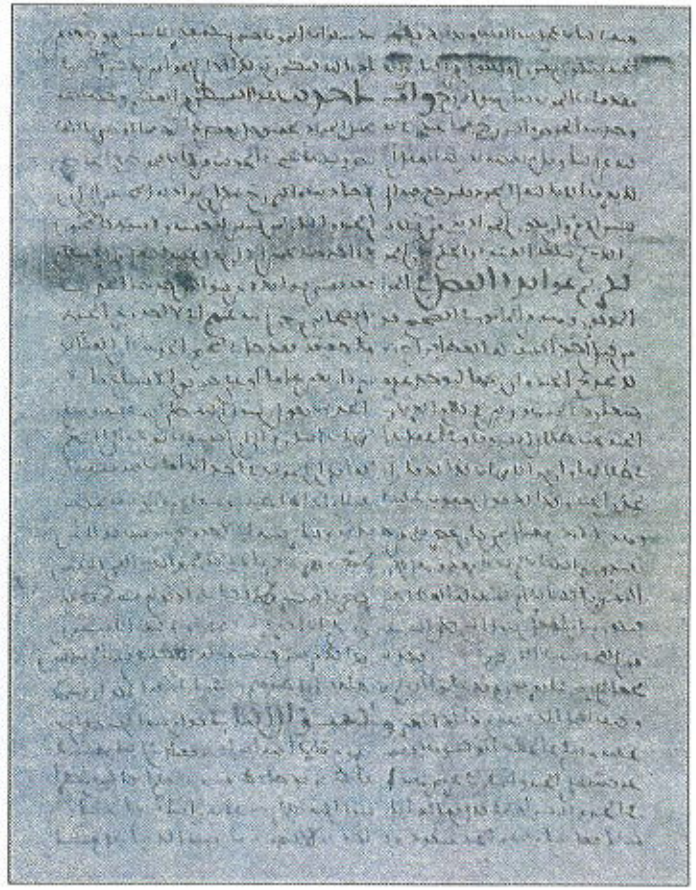

الصفحة الأخيرة من رسالة القانون الكلّي
والسابعة عشرة من كتاب أجوبة الغزالي

القانون الكلي

تصنيف الإمام حجة الإسلام
أبي حامد الغزالي
المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)

النص المحقق

[بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على مولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هذه أجوبة أسئلة ابن العربي ﷺ [1]؛
إذ سأل شيخَه الإمام حجةَ الإسلام
أبا حامد الغزالي، نفعنا الله بهما] [2]

• ما قوله أدام الله توفيقه في معنى قوله عليه السلام: (إنّ الشيطان يجري من ابن آدم [3] مجرى الدّم) [4]؟

---

(١) عنه: ناقصة في ق.

(٢) ما بين القوسين ورد في مفتتح كتاب (أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي)، ورقة (١ ب)، وحيث إن رسالة (القانون الكلي)، جزء من هذا الكتاب، فقد ناسب أن نفتتح به الرسالة، وفي (ك، ب)، « بسم الله الرحمن الرحيم: قانون التأويل، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فقد سئل الإمام الزاهد أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي رحمه الله عن بيان معنى قول رسول الله ﷺ... ».

(٣) ك، ب: من أحدكم.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب السنة، باب في ذراري المشركين (عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله: إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم)، وأخرجه الترمذي، في كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات (عن جابر عن النبي ﷺ قال: « **لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم** »... الحديث). قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وأخرجه البخاري، في كتاب الاعتكاف، باب =

- هل يمازجه [١] كالماء بالماء؟ أم هو مثل الإحاطة بالعموم [٢]؟

- وهل [٣] مباشرته للقلوب بتخيّل [٤] من خارج تنقلها الحواسّ إلى القلوب [٥] فيثبت فيها فيكون [٦] الوسواس؟ أو [٧] يباشر جوهره جوهر القلب [٨]؟

- وهل يمكن جمع ما [٩] رسمته النّبوءة من هذا الوصف؟

• ومثله ترائي [١٠] الجنّ لبني آدم في صور الحيوانات، وفي أشكال سواها مختلفة؛ كترائي الملائكة عليهم السلام [١١] للأنبياء في صورة [١٢] بني آدم:

هل صورهم [١٣] على تلك الأمثلة؟ فيكشف [١٤] الغطاء عنها لمن قدر لرؤيتها [١٥]، .....

= زيارة المرأة زوجها في الاعتكاف، عن علي بن الحسين، بلفظ: (إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم... الحديث).

(١) ك، ب: هل هو ممازجة.
(٢) ك، ب: بالعود.
(٣) ك، ب: وهل هو.
(٤) ك، ب: بتخايل.
(٥) ك، ب: تنقلها القلوب إلى الحواس.
(٦) ك، ب: فيكون منها.
(٧) ك، ب: أم.
(٨) ك، ب: القلوب.
(٩) ك، ب: بين ما.
(١٠) ك: في ترائي، ب: في رائي.
(١١) ك، ب: عليه الصلاة والسلام.
(١٢) ك، ب: صور.
(١٣) ك، ب: أم صورتهم.
(١٤) ك، ب: فينكشف.
(١٥) ك، ب: لمن قدر له رؤيتها.

أم تحدث [١] فيها كثافة جسمانية كما حدث [٢] في الملائكة؟

• وهل [٣] إلى الجمع بين هذا القول من الشرع [٤] في الجنّ والشّياطين، وبين قول الفلاسفة: إنّها أمثلة وعبارات عن الأخلاط الأربعة التي هي [٥] داخل الأجسام، أَلِتَدَبُّرِها [٦] سبيل [٧] أم لا؟

• وما يظهر من المصروعين: هل هو من [٨] كلام الجنّ [٩] الذي يصرعها؟ [١٠] أم [١١] لسان المصروع [١٢] ببرسام يعتريه من شدّة [١٣] ممّا [١٤] يناله منه؟ [١٥] (و ٦ أ) [١٦].

• وكيف أخبارهم بالغرائب [١٧] .....

---

(١) ك، ب: ثم يحدث.
(٢) ك، ب: أحدث.
(٣) ك، ب: وهل من سبيل.
(٤) الشرع: كتبت على هامش ق.
(٥) ك، ب: التي في.
(٦) ك، ب: لتدبيرها.
(٧) سبيل: ناقصة في ك، ب.
(٨) من: ناقصة في ك، ب.
(٩) ك، ب: الجني.
(١٠) ك، ب: يصرعه.
(١١) ك، ب: أم هو.
(١٢) المصروع: كتبت على هامش ق.
(١٣) من شدة: كتبت على هامش ق.
(١٤) ك، ب: ما.
(١٥) م: وسئل عن الكلام المسموع من المصروع هل هو من كلامه أو من كلام الجن؟
(١٦) **ترقيم ورقات الرسالة حسب ورودها في كتاب (أجوبة الغزالي).**
(١٧) كذا في ق. وفي (ك، ب)، إخبارهم بالغوائب (وهو الصواب على ما يتبين في جواب الغزالي).

التي في القوّة [١] ولم تخرج بعد إلى الفعل؟

والطبيعيّون يقولون في ذلك ما تعلمه مِنْ ثوران خلط السوداء وغلبته، فيكون ذلك منه [٢]، ويسمّونه بخلط الرّيح، وهل بينهما جامع [٣] أم لا؟

• وكيف المثال [٤] الذي أخبر به رسول اللّه [٥] ﷺ في (إدبار الشيطان عند الأذان وله حصاص) [٦]؟

– هل أراد [٧] بذلك المثل [٨] كما تقول العرب: « هذا [٩] مضرط الحجارة »، و « فلان يحدث من الشدّة »؟ أم يتصوّر له [١٠] في ذلك الوقت جسم يكون عنه الحصاص؟؛ فإنّ الشّيطان بسيط على علمه، ولا [١١] يتغذّى، فيكون [١٢]

(١) ك، ب: القوى.
(٢) ك، ب: فيكون منه ذلك.
(٣) ك، ب: علة جامعة.
(٤) ك، ب: المثل.
(٥) ك، ب: النبي.
(٦) أخرجه مسلم، في كتاب الصلاة، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، (عن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: « **إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله حصاص** ». وله في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، من حديث أبي هريرة (أن رسول اللّه ﷺ قال: « **إذا نودي بالأذان أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الأذان** »،... الحديث).
(٧) ك: هل أريد، ب: وهل أريد.
(٨) المثل: كتبت خطأ في ق، وصحّحت في الهامش.
(٩) هذا: ناقصة في ك، ب.
(١٠) له: ناقصة في ك، ب.
(١١) الواو: ناقصة في ك، ب.
(١٢) ك، ب: فكيف يكون.

منه ما يكون من المتغذّي [١].

– وكيف يكون أيضًا العظم والرّوث [٢] لهم غذاءً؟ وقد قيل [٣] بالشّم، والبسيط لا تصحّ منه [٤] الحواسّ المركّبة؟

• وكيف الحقيقة في البرزخ؟، هل هو من قبيل الجنّة أم من قبيل النّار؟ [٥]، فليس هناك منزل يتصوّر إلا [٦] الجنّة أو النّار؟

وإن قيل: إنّه الفصل المشترك المعبّر عنه بالسّور الذي له باب باطنه فيه الرّحمة وظاهره من قبله العذاب، هل هو صحيح أم هو غيره؟

• ومَن المستوجب؟ فإنّه [٧] مَنْ رجح ميزانه صار إلى الجنّة، ومن خفّ ميزانه صار إلى النّار، ومَن استوى ميزانه صار إلى المشيئة [٨]، فهل هو عبارة عن التوقّف [٩] إلى أن تنفذ [١٠] له الكرامة؟ أو عليه [١١] الشّقاوة؟

والملائكة؛ هل هم من المنعّمين من [١٢] بني آدم في الجنّة؟ أم هو في غيرهما؟ [١٣].

(١) ك، ب: التغذي.
(٢) ك، ب: الروث والعظم.
(٣) ك، ب: وقد يكون.
(٤) ك، ب: فيه.
(٥) ك، ب: وهل أهله من قبيل أهل الجنة، أم من قبيل أهل النار.
(٦) ك، ب: منزلة تتصور إلا في.
(٧) ك، ب: ومن المستوجب للبرزخ؟ فإن.
(٨) ك، ب: كان في المشيئة.
(٩) ك، ب: التوقيف.
(١٠) ب: تنفد.
(١١) ك، ب: أو غلبته.
(١٢) ك، ب: مع.
(١٣) ك، ب: أم في غيرها.

– أم هم [١] المعبّر عنهم بالولدان؟

– أم هل [٢] الولدان صنف رابع عن [٣] الملائكة؟، وبني آدم والجنّ والحور العين نوع خامس؟

– أم كيف هم؟ وما صفتهم؟

• وقد أفصح الكتاب أن عرض الجنّة كعرض السّماء والأرض. وفي هذا أيضًا ما يحتاج إلى النّظر: هل [٤] أن تكون [٥] السماء لها وعاء وظرفًا [٦]، ويزيد عرضها على عرضها؟

• وهل حوض رسول اللّه ﷺ [٧] في أرض الموقف؟ أم [٨] في الجنّة؟، والذي يظهر في [٩] الحديث أنّ من سبق له الفوز من النّار شرب منه في شدائد الموقف قبل الفصل وقبل الشفاعة.

– وهل ماؤه من الجنّة أم من غيرها؟ [١٠]، ولا يصح أن يكون من غيرها لقوله عليه السلام [١١]: (**من شرب منه لم يظمأ** [١٢] **أبدًا**) [١٣].

---

(١) ك، ب: وهل هم.
(٢) هل: ناقصة في ك، ب.
(٣) ك، ب: غير.
(٤) هل: ناقصة في ك، ب.
(٥) ك، ب: يكون.
(٦) ك، ب: وظرف.
(٧) ك، ب: وحوض رسول اللّه ﷺ هل هو.
(٨) ك، ب: أم هو.
(٩) ك، ب: من.
(١٠) ك، ب: أو غيرها.
(١١) ك، ب: لقوله ﷺ.
(١٢) ب: من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها.
(١٣) أخرجه البخاري، في كتاب الرقاق، باب في الحوض (عن سهل بن سعد = قال: قال النبي ﷺ: (**إني فرطكم على الحوض من مر علي شرب ومن شرب لم يظمأ أبدًا ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم**)، (وأخرجه مسلم، في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، عن أبي حازم وفيه أيضًا عن أبي ذر قال: قلت يا رسول اللّه ما آنية الحوض؟ قال: (**والذي نفس محمد بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها، ألا في الليلة المظلمة المصحية، آنية الجنة من شرب منها لم يظمأ آخر ما عليه، يشخب فيه ميزابان من الجنة، من شرب منه لم يظمأ، عرضه مثل طوله ما بين عمان إلى أيلة، ؟ماؤه أشد بياضًا من اللبن وأحلى من العسل**).

• وهل يكون شيء من الجنّة في الأرض؟

• وهل لجميع الأنبياء [١] حياض؟، أم هو من خصائص نبينا عليه السلام مع الشفاعة؟

ينعم [٢] بالجواب المشروح [٣]

عن هذه الأسئلة

بطريق الشفاء [٤] مثابًا متطوّلًا إن شاء اللّه [٥].

---

(١) ك، ب: الأنبياء عليهم السلام.
(٢) ك، ب: فلينعم.
(٣) ب: المشروع.
(٤) ك، ب: الاستيفاء.
(٥) ك، ب: اللّه تعالى.

الجواب [١]

هذه الأسئلة أكره الخوض فيها لأسباب [٢]، ولكن [٣] إذ تكرّرت المراجعة فيها [٤] **فأذكر** [٥] **قانونًا** [٦] **كلّيًا يُنتفع به في هذا النّمط، وأقول:**

بين المعقول والمنقول تصادم في أوّل النّظر وظاهر الفكر. والخائضون فيه تحزّبوا إلى مفرط بتجريد [٧] النّظر إلى المنقول، وإلى مفرط غال [٨] بتجريد النّظر إلى المعقول، وإلى متوسّط طامع في الجمع والتلفيق.

والمتوسّطون انقسموا إلى مَن جعل المعقول أصلًا والمنقول تابعًا، فَلَمْ تَشتدّ عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل المنقول أصلًا والمعقول تابعًا، (فَلَم تَشتدّ عنايتهم بالبحث عنه) [٩]، وإلى من جعل كلّ واحد أصلًا، وتشوّف إلى [١٠] التّأليف

(١) ك، ب: فقال مجيبًا عنها.
(٢) ك، ب: أسئلة أكره الخوض فيها والجواب لأسباب عدة.
(٣) ك، ب: لكن.
(٤) فيها: ناقصة في ك، ب.
(٥) ك، ب: أذكر.
(٦) قانونًا: كتبت خطأ في ق، وصحّحت في الهامش.
(٧) ق: بتجديد والتصويب من ك، ب.
(٨) غال: ناقصة في ك، ب.
(٩) ما بين القوسين ناقص في ق.
(١٠) ك، ب: ويسعى في.

والتّلفيق [١] بينهما؛ **فهم خمسة أقسام** [٢]: [و ٦ ب].

● **الفرقة الأولى:** وهم [٣] الذين جرّدُوا النّظر إلى المنقول، وهم الواقفون على المنزل الأوّل من منازل الطّريق، القانعون إلى ما [٤] سبق إلى أفهامهم من ظاهر المسموع، فهؤلاء صَدّقوا بما جاء به النّقل تفصيلًا وتأصيلًا، وإذا شُوفِهوا بإظهار تناقض في ظاهر المنقول، وكُلِّفوا تأويلًا اتَّسَعُوا [٥] وقالوا: إنّ اللّه قادر على كلّ شيء. حتى لو قيل [٦] لهم مثلًا: كيف يَرى شخص الشّيطانَ في حالة واحدة في مكانين، أو على [٧] صورتين مختلفتين؟

قالوا: إنّ ذلك ليس عجبًا في قدرة اللّه؛ فإنّ اللّه قادر على كلّ شيء. وربّما لم يتحاشوا أن يقولوا: إنّ كون الشّخص الواحد في مكانين في حالة واحدة مقدور [٨] للّه عزّ وجلّ [٩].

● **والفرقة الثانية:** من هؤلاء تباعدوا [١٠] إلى الطّرَف الأقصى المقابل لهم، وجرّدوا [١١] النّظر إلى المعقول، ولَمْ يكترثوا بالنّقل. فإنْ سمعوا في الشّرع ما يوافقهم قبلوه، وإنْ سمعوا ما يخالف معقولهم [١٢] زعموا أنّ ذلك ضرورة

(١) ك، ب: والتوفيق.
(٢) ب: فهم إذن خمس فرق.
(٣) الواو: ناقصة في ك، ب.
(٤) ك، ب: بما.
(٥) ك، ب: امتنعوا.
(٦) ك، ب: فإذا قيل.
(٧) ك، ب: وعلى.
(٨) ق: مقدورًا (وهو خطأ).
(٩) ك، ب: للّه تعالى.
(١٠) ك، ب: تباعدوا عن هؤلاء.
(١١) ق: وجددوا (وهو خطأ).
(١٢) ك، ب: عقولهم.

للأنبياء [١] عليهم السلام [٢]، وأنّه يجب عليهم النّزول إلى حدّ العوام، وربّما يحتاج أنْ يذكر الشّيء على خلاف ما هو عليه. فكلّ ما لَمْ يوافق معقولهم [٣] حملوه على هذه [٤] المحمل.

فهؤلاء غَلَوا في المعقول حتى كَفَروا؛ إذ نسبوا الأنبياء [٥] إلى الكذب لأجل المصلحة لهم [٦]، ولا خلاف بين الأئمة [٧] أنّ مَن جوّز ذلك على الأنبياء [٨] يجب حزُّ رقبته.

فأمّا الأوّلون [٩] فقصّروا طلبًا للسّلامة [١٠] من خَطَإٍ [١١] التّأويل في البحث [١٢]، ولكنّهم [١٣] نزلوا [١٤] بساحة الجهل واطمأنّوا [١٥]. إلا أنّ حالَ هؤلاء أقربُ من حال أولئك؛ فإنّ مخلص [١٦] هؤلاء عن المضايق بقولهم: « إنّ اللّه قادر على كل شيء [١٧]، ونحن لا نقف على [١٨] عجائب أمر اللّه ».

(١) ك، ب: صوره الأنبياء.
(٢) عليهم السلام: ناقصة في ك، ب.
(٣) ك، ب: عقولهم.
(٤) كذا في ق، وفي ك، ب: هذا.
(٥) ك، ب: الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.
(٦) لهم: كأن الناسخ شطب عليها، وهي ناقصة في ك، ب.
(٧) ك، ب: الأمة.
(٨) ك، ب: الأنبياء صلوات اللّه عليهم.
(٩) ك، ب: وأما الأولون فإنهم.
(١٠) ق: لسلامة.
(١١) ك، ب: خطر.
(١٢) ك، ب: والبحث.
(١٣) ولكنهم: ناقصة في ك، ب.
(١٤) ك، ب: فنزلوا.
(١٥) ك، ب: واطمأنوا بها.
(١٦) ك، ب: تخلص.
(١٧) ك، ب: على كل شيء قدير.
(١٨) ك، ب: على كنه.

ومخلص أولئك بأن قالوا: « النّبيّ إذا [١] ذكر ما ذكره بخلاف [٢] ما علمه لأجل المصلحة [٣] ». ولا يخفي ما بين المخلصين من الفرق في الخطر والسّلامة.

● **الفرقة [٤] الثالثة:** جعلوا المعقول أصلًا، فطال فيه تعبهم [٥]؛ فضعفت [٦] عنايتهم بالمنقول، ولم تجتمع [٧] الظّواهر المتعارضة المتصادمة [٨] في بادئ الرّأي وأوّل الفكر، المخالف [٩] للمعقول، فلم يقفوا [١٠] في غمرة الإشكال. لكن ما سمعوه من الظّواهر المخالفة للمعقول جحدوه وأنكروه، وكذّبوا راويه [١١]، إلا ما تواتر [١٢] عندهم كالقرآن، أو [١٣] قرب تأويله من ألفاظ الحديث. وما شقّ عليهم تأويله جحدوه، حذرًا من الإبعاد في التّأويل، (فرأوا التّوقّف عن القبول أولى من الإبعاد في التّأويل) [١٤].

(١) ك، ب: إن النبي إنما.
(٢) ك، ب: على خلاف.
(٣) ك، ب: للمصلحة.
(٤) ك، ب: والفرقة.
(٥) ك، ب: فطال بحثهم عنه.
(٦) ك، ب: وضعف.
(٧) ك، ب: فلم تجتمع عندهم.
(٨) ق: المتصارمة (وهو خطأ على ما يتبين فيما بعد).
(٩) ك، ب: المخالفة.
(١٠) ك، ب: فلم يقعوا.
(١١) ق: وكانوا روية (وهو تحريف)، والتصويب من ك، ب.
(١٢) ك، ب: يتواتر.
(١٣) ك، ب: أو ما.
(١٤) ما بين القوسين ناقص في ق.

ولا يخفي ما في هذا الرّأي من الخطر في ردّ الأحاديث الصّحيحة المنقولة عن الثّقات الذين بهم انتقل [١] الشّرع إلينا.

● **الفرقة** [٢] **الرابعة**: جعلوا المنقول أصلًا، فطالت [٣] ممارستهم له، فاجتمعت [٤] عندهم الظّواهر الكثيرة، وتطرّفوا [٥] من المعقول، ولم يغوصوا فيه؛ فظهر لهم [٦] التصّادم بين المعقول [٧] والظّواهر في بعض أطراف المعقولات. ولكنْ لمّا لَم يكثر غوصهم في المعقول [٨]، لَم تكثر [٩] عندهم المحالات العقليّة [١٠]؛ لأنّ المحالات يُدْرَك [١١] استحالتها [١٢] بدقيق النّظر وطوله [١٣]، الذي ينبني على مقدّمات كثيرة متوالية.

ثم انضاف إليه أمر آخر؛ وهو أنّ كل ما لم يعلموا [١٤] استحالته حكموا بإمكانه، **ولم يعلموا أنّ الأقسام ثلاثة:**

- قسم [و ٧ أ] عُلِمَتِ استحالته بالدّليل.

---

(١) ك، ب: وصل.
(٢) ك: والفرقة.
(٣) ك، ب: وطالت.
(٤) ك، ب: فاجتمع.
(٥) ق: وتطرقوا، والتصويب من ك، ب.
(٦) فظهر لهم: كتبت على هامش ق.
(٧) ك، ب: المنقول.
(٨) ك، ب: لم يكثر خوضهم في المعقول، ولم يغوصوا فيه.
(٩) ك، ب: لم يتبين.
(١٠) ق: العقيلة.
(١١) ك، ب: بعضها يدرك.
(١٢) استحالتها: ناقصة في ك، ب.
(١٣) ك، ب: وطويله.
(١٤) ك: لم يغم، ب: ما لم يعلم.

- وقسم علم إمكانه بالدّليل.
- وقسم لم تعلم [١] استحالته على [٢] إمكانه.

وهذا القسم الثّالث؛ جرت عادتهم بالحكم بإمكانه؛ إذ لم تظهر [٣] لهم استحالته، وذلك [٤] خطأ، كمن يحكم باستحالته إذا لم يظهر له [٥] إمكانه.

بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته؛ إمّا لأنّه موقف العقل، وليس في القدرة البشرية الإحاطة به. وإمّا لقصور [٦] هذا النّاظر خاصة، وعدم عثوره على دليله بنفسه، وفقده لمن ينبّهه عليه.

ومثال الأوّل من حسن النّظر [٧]: قصور الحسّ البشري [٨] عن أن يدرك [٩] عدد الكواكب أنّه زوج أو فرد، وعن [١٠] أن يدرك عظمة [١١] الكواكب مع بعدها على ما هي عليه.

ومثال الثاني وهي [١٢] القصور الخاصّ: قصور حسّ بعض النّاس عن أن يدرك منازل القمر، وظهور أربعة عشر [١٣] منها

---

(١) ك، ب: لم يعلم.
(٢) ك، ب: ولا.
(٣) ك، ب: يظهر.
(٤) ك، ب: وهذا.
(٥) له: ناقصة في ك، ب.
(٦) ق: القصور.
(٧) ك، ب: من حس البصر.
(٨) البشري: كتبت خطأ في ق، وصحّحت في الهامش. وفي ك، ب: البصري.
(٩) ك، ب: يعرف.
(١٠) وعن: ناقصة في ك، ب.
(١١) ك، ب: عظم.
(١٢) ك، ب: وهو.
(١٣) ك، ب: أربع عشرة.

في كلّ حال، وخفاء أربعة عشر [١] منها [٢]، وتقابل [٣] درج المنازل عند الغروب والشروق. وغير ذلك ممّا وقف عليه بعض النّاس بحسّ البصر دون بعض.

فكذلك [٤] يتطرّق إلى إدراك [٥] العقل هذا [٦] النّوع من التّفاوت.

وهؤلاء إنّما [٧] قلّ خوضهم في المعقولات؛ إذ [٨] لم تكثر [٩] عندهم المحالات، فَكُفُوا مؤونةً عظيمة في أكثر التّأويلات؛ إذ لم يتنبّهوا [١٠] إلى الحاجة [١١] إلى التّأويل؛ كالذي لم يظهر له أنّ كون اللّه - تعالى - بجهة [١٢]؛ إذ استغنى عن تأويل الفوق [١٣] وكلّ ما يشير إلى الجهة.

● **الفرقة** [١٤] **الخامسة**: هي الفرقة المتوسّطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول، الجاعلة كلّ واحد منهما أصلًا [١٥]، المنكرة لتناقض [١٦] العقل والشّرع؛ (لأنّ من كذّب الشّرع فقد

(١) ك، ب: أربع عشرة.
(٢) منها: ناقصة في ك، ب.
(٣) ك، ب: مقابل.
(٤) ك، ب: كذلك.
(٥) يتطرق إلى إدراك: كتبت خطأ في ق، وصحّحت في الهامش.
(٦) ك، ب: مثل هذا.
(٧) ك، ب: لما.
(٨) إذ: ناقصة في ك، ب.
(٩) ك، ب: يكثر.
(١٠) ك، ب: ينتبهوا.
(١١) ك، ب: للحاجة.
(١٢) ك، ب: كون اللّه بجهة محال.
(١٣) ك، ب: الفوق والاستواء.
(١٤) ك، ب: والفرقة.
(١٥) ك، ب: أصلًا مهمًّا.
(١٦) ك، ب: لتعارض.

كذّب العقل [١] أيضًا؛ لأنّ العقل هو الدّليل على الشّرع) [٢] وكونه حقًا. ومن كذّب العقل فقد كذّب الشّرع؛ إذ بالعقل يعرف [٣] صدق الشّرع. ولو صرف [٤] دليل العقل لما عرف [٥] الفرق بين النّبي والمتنبّي، والصّادق والكاذب. فكيف [٦] يكذّب العقل الشّرع [٧]، وما ثبت الشّرع إلا بالعقل؟

فهؤلاء [٨] **هم الفرقة المحقّقة** [٩]، وقد نهجوا منهجًا قويمًا، إلا أنّهم ارتقوا مرتقًى صعبًا، وطلبوا مطلبًا عظيمًا، وسلكوا سبيلًا شاقًّا؛ فلقد تشوّفوا [١٠] إلى مطمع ما أقصاه [١١]! ونهجوا منهجًا [١٢] ما أوْعَرَه! ولعمري ذلك [١٣] سهل يسير في بعض الأمور، ولكنّه [١٤] شاقّ عسير في الأكثر.

* * *

نعم؛ من طالت ممارسته للعلوم، وكثر خوضه فيها، يقدر على التّلفيق بين المنقول والمعقول [١٥] بتأويلات قريبة، ولكن

(١) والشّرع؛ لأنّ من كذّب الشّرع فقد كذّب العقل: كتبت على هامش ق.
(٢) ما بين القوسين ناقص في ك، ب.
(٣) ك، ب: عرف.
(٤) ك، ب: ولولا صدق.
(٥) ك، ب: لما عرفنا.
(٦) ك، ب: وكيف.
(٧) ك، ب: بالشرع.
(٨) ك، ب: وهؤلاء.
(٩) ك، ب: المحقة.
(١٠) ك: تشوقوا.
(١١) ك، ب: ما أعصاه.
(١٢) ك، ب: وانتهجوا مسلكًا.
(١٣) ك، ب: أن ذلك.
(١٤) ك، ب: ولكن.
(١٥) ك، ب: بين المعقول والمنقول في الأكثر.

يبقى عليهم لا محالة [١] **موضعان:**

- **موضع** يضطرّ فيه إلى تأويلات بعيدة تكاد تنبو الأفهام عنها.

- **وموضع** آخر لا يتبيّن له فيه وجه التأويل أصلًا، فيكون ذلك مشكلًا عليه؛ من جنس (المتشابهات، ومن جنس) [٢] الحروف المذكورة في أوائل [٣] السّور؛ إذ [٤] لم يصحّ فيها معنى بالنّقل [٥].

---

(١) ك، ب: ويبقى لا محالة عليه.

(٢) ما بين القوسين ناقص في ك، ب.

(٣) ك، ب: أول. (٤) ب: إذا.

(٥) للقاضي أبي بكر كلام يوقفك على حكمتها، أورده في كتابه قانون التأويل، وعبارته: « ومن الباطن علم الحروف المقطعة في أوائل السور، وقد قيدت فيها أزيد من عشرين قولًا... بيد أني أذكر لكم فيها قولًا بديعًا لم أسبق إليه، ولا زُوحِمْتُ عليه، في أسباب سلوكي إلى الله سبحانه، وذلك أن الله بعث نبيه محمدًا ﷺ إلى الخلق بمعجز تحدى به العرب خاصة وهو القرآن، واستفتح بعض سوره بهذه الحروف المقطعة، والعرب قد شنفت له، وقومه جرآء عليه، يرقبون منه زلة، ويتربصون به سقطة، فلو كانت هذه الحروف سالكة سبيل الإشكال، غير داخلة في فن من فنون فصاحتهم، لا تهتدي إليها معارفهم، ما تركوه أن ينتقل عنها شبرًا، حتى يحدث لهم فيه ذكرًا، ويظهر إليهم بها علمًا، وقد قال للمبتدئين منهم بالإذاية، المشتهرين بالنكاية، المستهزئين بكل دليل وآية: ﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ [ص: ١]، ﴿ حمٓ ۝ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [فصلت: ١]، والأندية حافلة بالأعداد، والنفوس متشوقة إلى عثرة من الحساد، فأذعنوا لفصاحة القول باتفاق، ولم يقولوا: هذا اختلاط، بل قالوا: هذا اختلاق، وليس يقدح في علم من علوم الدين جهل من جهله من المسلمين، ولو كان هذا مما ينال بالاجتهاد، ويجري عليه الظن لقلت لكم فيه: إن الأقرب إلى الصواب قول من قال: إنه إشارة إلى تعجيز العرب »، (ص ٢٠٨، ٢٠٩).

ومن ظنّ أنّه سلم من هذين الأمرين فهو:

إمّا لقصوره [١] في المعقولات [٢]، وتباعده عن معرفة المحالات النّظرية، فيرى ما لا يعرف استحالته ممكنًا.

وإمّا لقصوره عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من متفرّقاتها [٣] ما يكثر مباينته [٤] للمعقول.

فالذي أوصيه بثلاث [٥]:

- **أحدها** [٦]: ألاّ يطمع في الاطّلاع على جميع ذلك؛ فإلى [٧] [و ٧ ب] هذا الغرض كنت [٨] أسوق الكلام؛ فإنّ ذلك طمع [٩] في غير مطموع [١٠]، ويتلو [١١] قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]. ولا ينبغي أن يستبعد استتار بعض هذه الأمور على أكابر العلماء، فضلًا عن المتوسّطين. وليعلم أنّ العالم الذي يدّعي الاطّلاع على مراد النّبي ﷺ [١٢]؛ فدعواه لقصور علمه [١٣] لا لِوُفُورِهِ [١٤].

---

(١) ق: لمقصوره. (٢) ك، ب: في المعقول.

(٣) ك، ب: من مفرداتها. (٤) ك، ب: مباينتها.

(٥) ك، ب: فالذي أوصيه به ثلاثة أمور.

(٦) كذا، ولعلها: إحداها. (٧) ك، ب: وإلى.

(٨) كنت: كتبت على هامش ق. (٩) طمع: ناقصة في ك، ب.

(١٠) ك، ب: مطمع. (١١) ك، ب: وليتل.

(١٢) ك، ب: النبي ﷺ في جميع ذلك.

(١٣) ك، ب: عقله.

(١٤) ق: لدفوره. والتصويب من ك، ب.

• **الوصية** (١) **الثانية**: أن لا يكذّب برهان العقل (٢)؛ فإنّ العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعلّه كذب في إثبات الشّرع؛ إذ به عرفنا الشّرع. فكيف يُعْرَفُ صدق الشّاهد بتزكية المزكّي الكاذب؟ والشرّع شاهد بالتّفاصيل، والعقل مزكٍّ (٣) للشّرع (٤).

وإذًا؛ لم يكن لك بدّ من تصديق العقل؛ يمكّنك (٥) في نفي الجهة عن اللّه – تعالى – (٦)، ونفي الصّورة (٧). وإذا قيل لك: « إنّ

(١) ك، ب: والوصية. (٢) ك، ب: العقل أصلًا.

(٣) ك، ب: مزكي.

(٤) قال الغزالي في بيان تضافر العقل والنقل ما نصه: « لا غنى بالعقل عن السماع، ولا غنى بالسماع عن العقل. فالداعي إلى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل، والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور. فإياك أن تكون من أحد الفريقين، وكن جامعًا بين الأصلين، فإن العلوم العقلية كالأغذية، والعلوم الشرعية كالأدوية، والشخص المريض يستضر بالغذاء، متى فاته الدواء، فكذلك أمراض القلوب لا يمكن علاجها إلا بالأدوية المستفادة من الشريعة... وظن من يظن أن العلوم العقلية مناقضة للعلوم الشرعية، وأن الجمع بينهما غير ممكن، هو ظن صادر عن عمى في عين البصيرة، نعوذ باللّه منه »، كتاب شرح عجائب القلب من الإحياء (٢٣/٣)، المعنى نفسه يقرره ابن العربي في قانون التأويل، ولفظه: « ولا يصح أن يأتي في الشرع ما يضاد العقل، فإنه الذي يشهد بصحة الشرع ويزكيه من وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول، فكيف يأتي الشاهد بتكذيب المزكي؟ هذا محال عقلًا... »، (ص ٣٥١).

(٥) ك، ب: وإذا لم يكن بدٌّ من تصديق العقل، لم يمكنك أن تتمارى.

(٦) تعالى: ناقصة في ك، ب.

(٧) يطالع ما ذكره الغزالي في مسألة الجهة في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد، =

الأعمال عرض لا توزن » (١)، فلا بدّ من تأويل (٢)، وإذا سمعت أنّ (الموت (٣) يؤتى به في صورة كبش أملح فيذبح) (٤)؛ علمت أنّه يتأوّل (٥)؛ إذ الموت عرض لا يؤتى به؛ إذ الإتيان انتقال، ولا يجوز على العرض، ولا يكون له صورة (٦) كبش أملح؛ إذ الأعراض لا تنقلب أجسامًا. ولا يذبح الموت؛ إذ الذّبح فصل للرّقبة من (٧) البدن، والموت ليس له (٨) رقبة ولا بدن؛ فإنّه عرض،

= (ص ٢٩ – ٣٤)، وما ذكره في مسألة الصورة في كتابه إلجام العوام (ص ٦٣، ٦٤)، و (ص ١٠٠، ١٠١).

(١) ك، ب: إن الأعمال توزن.

(٢) ك، ب: علمت أن الأعمال عرض لا يوزن فلا بد من تأويل.

(٣) ق: المرة.

(٤) أخرجه الترمذي، في كتاب صفة الجنة عن رسول اللّه، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار (عن أبي سعيد يرفعه قال: إذا كان يوم القيامة أتي بالموت كالكبش الأملح فيوقف بين الجنة والنار فيذبح وهم ينظرون، فلو أن أحدًا مات فرحًا لمات أهل الجنة ولو أن أحدًا مات حزنًا لمات أهل النار)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وفيه أيضًا (عن أبي هريرة أن رسول اللّه ﷺ... قال **« أتي بالموت مليبًا فيوقف على السور بين أهل الجنة وأهل النار ثم يقال يا أهل الجنة فيطلعون خائفين ثم يقال يا أهل النار فيطلعون مستبشرين يرجون الشفاعة فيقال لأهل الجنة وأهل النار هل تعرفون هذا فيقولون هؤلاء وهؤلاء قد عرفناه هو الموت الذي وكل بنا فيضجع فيذبح ذبحًا على السور الذي بين الجنة والنار ثم يقال يا أهل الجنة خلود لا موت ويا أهل النار خلود لا موت »**، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه البخاري من حديث ابن عمر، ومسلم من حديث أبي سعيد.

(٥) ك، ب: مؤول. (٦) ك، ب: صورة كصورة.

(٧) ك، ب: الرقبة عن. (٨) ك، ب: ما له.

أو عدم عرض [١] عند من يرى أنّه عدم الحياة. فإذًا لا بدّ من التّأويل [٢].

(١) عرض: كتبت على هامش ق.

(٢) تكلم الغزالي على هذا الحديث في كتاب التوبة من الإحياء، حيث قال: « قد يرد في أمر الآخرة ضرب أمثلة يكذبها الملحد بجمود نظره على ظاهر المثال، وتناقضه عنده، كقوله ﷺ: « **يؤتى بالموت يوم القيامة في صورة كبش أملح** »، فيثور الملحد الأحمق ويكذب ويستدل به على كذب الأنبياء، ويقول: يا سبحان اللّه الموت عرض والكبش جسم، فكيف ينقلب العرض جسمًا؟ وهل هذا إلا محال، ولكن اللّه - تعالى - عزل الحمقى عن معرفة أسراره، فقال: ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]. ولا يدري المسكين أن من قال رأيت في منامي أنه جيء بكبش، وقيل هذا هو الوباء الذي في البلد، وذبح فقال المعبر: صدقت والأمر كما رأيت، وهذا يدل على أن هذا الوباء ينقطع ولا يعود أبدًا، لأن المذبوح وقع اليأس منه، فإذن المعبر صادق في تصديقه، وهو صادق في رؤيته، وترجع حقيقة ذلك إلى أن الموكل بالرؤيا، وهو الذي يطلع الأرواح عند النوم على ما في اللوح المحفوظ، عرّفه بما في اللوح المحفوظ بمثال ضربه له، لأن النائم إنما يحتمل المثال، فكان مثاله صادقًا، وكان معناه صحيحًا. فالرسل أيضًا إنما يكلمون الناس في الدنيا. وهي بالإضافة إلى الآخرة نوم، فيوصلون المعاني إلى أفهامهم بالأمثلة حكمة من اللّه ولطفًا بعباده، وتيسيرًا لإدراك ما يعجزون عن إدراكه دون ضرب المثل، فقوله: (**يؤتى بالموت في صورة كبش أملح**) مثال ضربه ليوصل إلى الأفهام حصول اليأس من الموت، وقد جبلت القلوب على التأثر بالأمثلة، وثبوت المعاني فيها بواسطتها. ولذلك عبر القرآن بقوله: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]، عن نهاية القدرة »، (٤/٣١، ٣٢)، المعنى نفسه يقرره في كتاب فيصل التفرقة، فإنه قال: « من قام عند البرهان على أن الموت عرض أو عدم عرض، وأن قلب العرض جسمًا مستحيل غير مقدور، ينزل الخبر على أن أهل القيامة يشاهدون ذلك ويعتقدون أنه الموت، ويكون =

● **الوصية** [١] **الثالثة**: أن يكفّ عن تعيين التّأويل عند تعرّض الاحتمال [٢]؛ فإنّ الحكم على مراد اللّه تعالى [٣]، ومراد رسوله [٤] بالنّظر [٥] والتّخمين خطر. فإنّما يعلم [٦] مراد المتكلّم بإظهار

= ذلك موجودًا في حسهم لا في الخارج، ويكون سببًا لحصول اليقين باليأس من الموت بعد ذلك؛ إذ المذبوح ميؤوس منه. ومن يقم عنده هذا البرهان، فعساه يعتقد أن نفس الموت ينقلب كبشًا في ذاته ويذبح »، (ص ٨١)، وقال ابن العربي في العواصم لما تكلم على الحديث: « لما سمع الناس هذا الحديث، مُنْذُ ذهاب الصدر الأول، قالت طائفة: لا نقبله، فإنه خبر واحد، وأيضًا فإنه جاء يناقض العقل، فإن الموت عرض، والعرض لا ينقلب جسمًا، ولا يعقل فيه ذبح، ولما استحال ذلك عقلًا، وجب أن يُمْنَعَ الحديث ردًّا. وقالت طائفة أخرى: إن كان ظاهره محالًا، فإن تأويله جائز، واختلفوا في وجه تأويله على أقوال قد بيناها في كتاب المشكلين، أصلها قولان: **أحدهما**: أن هذا مثل، كما لو رأى أحد ذلك في المنام في زمان وباء، فيقال له: هذا الوباء قد زال، ويقع في قلبه في المنام، أن ذلك هو الوباء، وأنه بذبحه يرتفع عن المكان الذي هو فيه. وهذا له رونق، وربما تلفق وتنمق، وآخر الأمر لا يستمر ولا يتحقق. **الثاني**: أن الذي يؤتى به متولي الموت، وكل ميت يعرفه، فإنه تولاه، فإذا استقرت المعرفة به، أعدم لهم العدم الذي عهدوه ولو شاء ربنا لخلق لهم العلم بذلك ضرورة، ولكنه رتب لهم هذه القصة بهذه الحكمة، ويعبر عن المتولي لذلك الشيء باسم ذلك الشيء... والذي يعضد هذا التأويل ويحققه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ﴾ [النور: ٣٩]، فأخبر عن جزائه بذاته الكريمة، فكذلك يخبر بالموت عن متوليه فاعلموا ذلك... »، (ص ٢٣٦، ٢٣٧).

(١) ك، ب: والوصية.

(٢) ك، ب: تعارض الاحتمالات.

(٣) ك، ب: سبحانه.

(٤) ك، ب: رسوله ﷺ.

(٥) ك، ب: بالظن.

(٦) ك، ب: تعلم.

مراده؛ فإذا لم يظهر مراده [١] فمن أين يعلم [٢] مراده؟، إلا أن تنحصر وجوه الاحتمال [٣]، أو [٤] يبطل الجميع إلا واحدًا، فيتعيّن الواحد بالبرهان.

ولكن وجوه احتمالات [٥] كلام العرب، وطرق التّوسع فيها كثيرة [٦]، فمتى ينحصر ذلك؟، والتوقّف على [٧] التّأويل أسلم.

ومثاله [٨]: إذا بان لك أنّ الأعمال لا توزن، وورد الحديث بوزن الأعمال، ومعك لفظ الوزن، ولفظ العمل، وأمكن أن يكون [٩] المجاز لفظ العمل، وقد كَنَى به عن صحيفة العمل التي هي محلّه، حتى توزن صحائف الأعمال، واحتمل أن يكون لفظ [١٠] المجاز هو لفظ الوزن، وقد كَنَى به عن ثمرته، وهو تعريف مقدار العمل؛ إذ هو فائدة الوزن. والوزن والكيل أحد طرق التّعريف. فحكمك [١١] بأنّ المؤوّل لفظ العمل دون الوزن، والوزن [١٢] دون العمل، من غير استرواح فيه إلى إجماع [١٣] أو نقل [١٤]، .....

(١) مراده: ناقصة في ك، ب.
(٢) ك، ب: تعلم.
(٣) ك، ب: الاحتمالات.
(٤) ك، ب: و.
(٥) ك، ب: الاحتمالات في.
(٦) ك، ب: كثير.
(٧) ك، ب: فالتوقف في.
(٨) الواو: ناقصة في ك، ب.
(٩) يكون: ناقصة في ك، ب.
(١٠) لفظ: ناقصة في ك، ب.
(١١) ك، ب: فحكمك الآن.
(١٢) ك، ب: أو الوزن.
(١٣) ك، ب: إلى عقل.
(١٤) علق الكوثري على هذا الكلام بقوله: « وحديث البطاقة، يعني وزن الأعمال ».

حكم على اللَّه [١] بالتّخمين، والتّخمين والظّن جهل [٢].

(١) ك، ب: حكم على اللَّه وعلى مراده.

(٢) قال أبو حامد في القسطاس المستقيم: « وأشد الموازين روحانية ميزان يوم القيامة؛ إذ به توزن أعمال العباد وعقائدهم ومعارفهم، والمعرفة والإيمان لا تعلق لهما بالأجسام، ولذلك كان ميزانهما روحانيًا صرفًا، وكذلك ميزان القرآن للمعرفة روحاني، لكن يرتبط تعريفه في عالم الشهادة بغلاف، لذلك الغلاف التصاق بالأجسام، وإن لم يكن جسمًا؛ فإن تعريف الغير في هذا العالم لا يمكن إلا مشافهة، وذلك بالأصوات. والصوت جسماني، أو بالمكاتبة، وهي الرقوم، وهي أيضًا نقش في وجه القرطاس، وهو جسم. وهذا حكم غلافه الذي يعرض فيه، وإنما هو في نفسه روحاني محض، لا علاقة له مع الأجسام؛ إذ توزن به معرفة اللَّه الخارجة عن عالم الأجسام المقدس عن أن يناسب الجهات والأقطار، فضلًا عن نفس الأجسام، ولكنه مع ذلك ذو عمود وكفتين، والكفتان متعلقتان بالعمود؛ فالعمود مشترك بين الكفتين لارتباط كل واحدة منهما به. هذا في ميزان التعادل، وأما ميزان التلازم فهو بالقيان أشبه؛ لأنه ذو كفة واحدة، ولكن يقابلها من الجانب الآخر الرمانة، وبها يظهر التفاوت والتقدير »، (ص ٨، ٩)، وقال في كتاب قواعد العقائد من الإحياء: « قال اللَّه - تعالى -: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وقال - تعالى -: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٨، ٩]، ووجهها أن اللَّه - تعالى - يحدث في صحائف الأعمال وزنًا بحسب درجات الأعمال عند اللَّه تعالى، فتصير مقادير أعمال العباد معلومة للعباد حتى يظهر لهم العدل في العقاب، أو الفضل في العفو وتضعيف الثواب »، (١٦١/١)، وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن العربي فاوض الغزالي في هذه المسألة، حيث قال في قانون التأويل: « قال بعض علمائنا: فإن حكمنا في هذا الموضع بتغليب أحد الوجهين، كنا حاكمين في موضعٍ المطلوب فيه القطع بالظن. وهذا العالم على =

وقد رخّص فيه لصورة [١] العبارات [٢] والأعمال والتقييدات [٣] التي تدرك بالاجتهاد ممّا لا يرتبط به عمل، وإنّما هو [٤] من قبيل العلوم المجرّدة بالاعتقادات [٥]، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظنّ؟

= علو مرتبته في التأويل غلبت عليه ها هنا دقيقة، وذلك أن الله - سبحانه - لما قال: ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ [الأعراف: ٨]، آمنا به وعرفناه، فتشوفت نفوسنا إلى الموزون، فأخبرنا أنها الأعمال المكتوبة في الصحائف، فقلنا في نظرنا، وكيف توزن الأعمال وهي أعراض؟ فقيل لنا: توزن صحفها وعبر بها عنها لأنها محلها، على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك في كلام العرب أكثر من رمل يبرين ومهمي فلسطين. قيل لنا: وكيف تعرف مقادير الأعمال من الصحف؟ قلنا: يخلق الله في صحيفة من الثقل بقدر ما علم من العمل، فنكون قد حملنا قوله: « والوزن »، وقوله: « ثقلت »، وقوله: « خفت »، وقوله: « موازينه »، وهي أربعة ألفاظ على الحقائق، ويكون المجاز في واحد، ولا يحمل جميعها على المجاز بسبب لفظ واحد، أيُنا في ذلك أهدى سبيلًا، وأقوم قيلًا؟ **فناشدتكم الله، إلا ما تأملتم هذا الكلام بسياقه، وحكمتم بيني وبين معلّمي، فإني استجرأت عليه بما تعلمت منه، والحديد بالحديد يفلح.** وقد قال - تعالى -: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾ [آل عمران: ٣٠]، فكيف يجد عمله وقد فني عمله قبل أن يفنى، ولكنه مؤول قطعًا، فإما أن يكون معناه: يوم تجد كل نفس ما عملت مكتوبًا، أو موزونًا، أو ثوابًا، أو عطاءً، وكله مجاز على الوجه الذي قدمناه، فاحمله عليه »، (ص ٣٥٨ - ٣٦٠).

(١) ك، ب: لضرورة.
(٢) ك، ب: العبادات.
(٣) ك، ب: والتعبدات.
(٤) ك، ب: وما لا يرتبط به عمل إنما هو.
(٥) ك، ب: والاعتقادات.

وأكثر ما قيل في التّأويلات ظنون وتخمينات. والعاقل فيه بين أن يحكم بالظنّ، أو بين [١] أن يقول: أعلم أنّ ظاهره غير مراد؛ إذ فيه تكذيب للعقل. وأمّا عين المراد فلا أدري، ولا حاجة إلى أن أدري؛ إذ لا يتعلّق بها [٢] عمل، ولا سبيل فيه إلى حقيقة الكشف واليقين، ولست أرى أن أحكم بالتّخمين.

وهذا أصوب وأسلم عند كلّ عاقل، وأقرب إلى الأمن في القيامة؛ إذ لا يبعد أن يسأل في القيامة ويطالب ويقال: [و ٨ أ] لِمَ [٣] حكمت علينا بالظنّ؟، ولا يقال [٤]: لِمَ لَمْ تستنبط مرادنا الحقيقيّ [٥] الغامض الذي لم تؤمر [٦] فيه بعمل؟ وليس عليك فيه إلا الاعتقاد والإيمان [٧] المطلق، والتّصديق المجمل، وهو أن تقول [٨]: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧].

فهذه المطالبة في القيامة بعيدة، وإن كانت فالجواب عنها أسهل. ولذلك [٩] قال إمام دار الهجرة [١٠] ﷺ: لما سئل عن الاستواء فقال [١١]: « الاستواء معلوم، والكيفيّة مجهولة [١٢]،

---

(١) ك، ب: وبين.
(٢) ك، ب: به.
(٣) لم: ناقصة في ك، ب.
(٤) ك، ب: ولا يقال له.
(٥) ك، ب: الخفي.
(٦) ك، ب: لم تؤمر.
(٧) ك، ب: من الاعتقاد إلا الإيمان.
(٨) ك، ب: يقول.
(٩) ك، ب: ولأجله.
(١٠) ك: الإمام مالك، ب: الإمام.
(١١) فقال: ناقصة في ك، ب.
(١٢) ك، ب: والكيف غير معقول.

والإيمان به واجب، والسّؤال عنه بدعة » [١].

وبهذه الوصايا يستبين عذري في كراهيتي للجواب عن مثل هذه الأسئلة، ولكنّي على مثل هذا [٢] أوثر مساعدتك [٣] في بعض ما أورده فأقول:

(١) يطالع ما ذكره الغزالي في هذه المسألة وجواب الإمام مالك في كتاب إلجام العوام عن علم الكلام (ص ١٠٧ - ١٠٩).

(٢) ك، ب: لكن مع هذا. (٣) ك، ب: مساعدته.

• وأما قوله ﷺ [١]: (**الشيطان** [٢] **يجري من ابن آدم مجرى الدم**): إشارة [٣] إلى سريان أثره في جميع باطن الإنسان، كما تجري أجزاء الدّم وتسري في جميع باطنه. وليس المراد أنّ جسمه يمازج جسم الإنسان ممازجة الماء للماء، وهذا قوله [٤] عن تحقيق، يطول شرح مقدّماته وأدّلتها عقلية [٥].

• وأما كيفيّة مباشرته للقلوب فليس بتخايل [٦] يظهرها [٧] الحسّ؛ فإنّي أصادف الوسواس [٨]، وليس [٩] أتخيّل شيئًا،

(١) ك، ب: أما قوله ﷺ. (٢) ك، ب: إن الشيطان.

(٣) ك، ب: فإشارة. (٤) ك، ب: قول.

(٥) قال الغزالي في الإحياء: « وكما أن الشهوات ممتزجة بلحم ابن آدم ودمه، فسلطنة الشيطان أيضًا سارية في لحمه ودمه، ومحيطة بالقلب من جوانبه؛ ولذلك قال ﷺ: « **إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فضيقوا مجاريه بالجوع** »، وذلك لأن الجوع يكسر الشهوة، ومجرى الشيطان الشهوات »، كتاب شرح عجائب القلب (٣٨/٣)، وقال أيضًا: « ولا تظنن أنه يخلو عنه قلب فارغ؛ بل هو سيال يجري من ابن آدم مجرى الدم، وسيلانه مثل الهواء في القدح؛ فإنك إن أردت أن يخلو القدح عن الهواء من غير أن تشغله بالماء أو بغيره فقد طمعت في غير مطمع. بل بقدر ما يخلو من الماء يدخل فيه الهواء لا محالة. فكذلك القلب المشغول بفكر مهم في الدين يخلو عن جولان الشيطان، وإلا فمن غفل عن اللّه - تعالى - ولو في لحظة فليس له في تلك اللحظة قرين إلا الشيطان »، كتاب الصبر والشكر من الإحياء (٩٧/٤).

(٦) فليس بتخايل: كتبت على هامش ق.

(٧) ك، ب: يظهره. (٨) ك، ب: الوساوس.

(٩) ك، ب: ولست.

ولا أشاهده بعيني عند اختلاج الوسواس [١]. وهذه مقدّمات جليّة [٢] أكثرها حسيّة.

بل الوسواس من الشّيطان كالإلهام من الملك. ونحن نصادف في قلوبنا خواطر مختلفة؛ إذ يدعو بعضها إلى اتّباع الهوى، وبعضها إلى مخالفتها [٣]. وهذه خواطر مختلفة بدليل [٤] مقتضياتها. وهي مفترقة إلى أسباب؛ لأنّها خادمة [٥]، والمختلفات أسبابها مختلفة. فسمّى الشرع السّبب الذي منه يحصل الإلهام [٦] ملكًا، والذي منه يحصل الوسواس شيطانًا.

والإلهام عبارة عن الخاطر الباعث على الخير، والوسواس عبارة عن الباعث على الشرّ. والملك والشيطان عبارة عن أسبابهما. وكما أن النّار يستنير بها جوانب البيت ويَسْودّ بها سقفه، فتعلم [٧] أن النّور يخالف [٨] السّواد، وتعلم [٩] أنّ سببه مخالف [١٠] لسببه، وأنّ سبب النّور ضوء النّار، وسبب السواد دخانه، وكذلك تعلم [١١] .....

(١) ك، ب: الوساوس.
(٢) ك، ب: وهذا الحكم مقدمات دليله.
(٣) ك، ب: مخالفته.
(٤) ك، ب: بدليل اختلاف.
(٥) ك، ب: حادثة.
(٦) ك، ب: الذي يحصل منه إلهام.
(٧) ك، ب: فنعلم.
(٨) ب: يخالط.
(٩) ك، ب: ونعلم.
(١٠) ب: مخالط.
(١١) ك، ب: فبذلك يعلم.

أنّ سبب الوسواس غير سبب الإلهام [١].

● نعم؛ بقي [٢] النّظر في أنّ ذلك السّبب عرض أو جوهر قائم بنفسه؛ وقد ظهر أنّه ليس بعرض؛ بل [٣] جوهر. فبقي أنّه

(١) الكلام على هذه المسألة عند الغزالي يتسع، ويطول القول في إيرادها، لكننا نكتفي من ذلك بما ورد في كتاب شرح عجائب القلب، حيث قال: « والخواطر المحركة للرغبة تنقسم إلى ما يدعو إلى الشر، أعني إلى ما يضر في العاقبة، وإلى ما يدعو إلى الخير، أعني إلى ما ينفع في الدار الآخرة. فهما خاطران مختلفان، فافتقرا إلى اسمين مختلفين، فالخاطر المحمود يسمّى إلهامًا، والخاطر المذموم أعني الداعي إلى الشر يسمّى وسواسًا، ثم إنك تعلم أن هذه الخواطر حادثة، ثم إن كل حادث فلا بد له من محدث. ومهما اختلفت الحوادث دل ذلك على اختلاف الأسباب. هذا ما عرف من سنة اللّه – تعالى – في ترتيب المسببات على الأسباب. فمهما استنارت حيطان البيت بنور النار وأظلم سقفه واسود بالدخان، علمت أن سبب السواد غير سبب الاستنارة. وكذلك لأنوار القلب وظلمته سببان مختلفان: فسبب الخاطر الداعي إلى الخير يسمى ملكًا، وسبب الخاطر الداعي إلى الشر يسمى شيطانًا، واللطف الذي يتهيأ به القلب لقبول إلهام الخير يسمى تَوْفيقًا. والذي به يتهيأ لقبول وسواس الشيطان يسمى إغواءً وخذلانًا؛ فإن المعاني المختلفة تفتقر إلى أسامي مختلفة، والملك عبارة عن خلق خلقه اللّه – تعالى – شأنه إفاضة الخير وإفادة العلم وكشف الحق والوعد بالخير والأمر بالمعروف؛ وقد خلقه سخرة لذلك، والشيطان عبارة عن خلق شأنه ضد ذلك، وهو الوعد بالشر والأمر بالفحشاء، والتخويف عند الهم بالخير بالفقر. فالوسوسة في مقابلة الإلهام، والشيطان في مقابلة الملك، والتوفيق في مقابلة الخذلان. وإليه الإشارة بقوله تعالى:﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات: ٤٩]» الإحياء (٣٦/٣).

(٢) ك، ب: يبقى.
(٣) ك، ب: بل هو.

جنّي أو ليس بجنّي [١]؛ وظهر أنّه جنّي [٢] بأدلّة شرعية، وليس للعقل فيه مدخل [٣].

● فأمّا قول الفلاسفة والطّبيعيين: « إنّه الأخلاط » فجهل [٤] محض؛ لأنّ تأثير الأخلاط لا تعدو مقتضياتها [٥] الطّبائع الأربعة من الحرارة، والبرودة، والرّطوبة، واليبوسة. والخواطر، والاعتقادات، والعلوم لا يجوز أن تكون من آثار الطّبائع التي هي أعراض في [٦] جمادات، بل هي نازلة من فوق (أعني ممّا فوق هذه) [٧] الأرضيات بالرّتبة، فينبغي [٨] أنّه جوهر غير متحيّز، أو [٩] جسم متحيّز، يمنع [١٠] أن يوجد غيره، بحيث هو لطيف كالهواء، وكثيف كجسم آخر [١١]. وهذا النّظر جارٍ [١٢] في الجنّ والملك [١٣] والشّيطان [١٤] [و ٨ ب].

---

(١) ك، ب: فبقي النظر في أنه حي أو ليس بحي.
(٢) ك، ب: وظهر أيضًا أنه حي.
(٣) ك، ب: وللعقل أيضًا فيه مدخل ما.
(٤) ك، ب: فهو جهل.
(٥) ك: لا يعد ومقتضى، ب: لا يعدو مقتضى.
(٦) في: ناقصة في ك، ب.
(٧) ما بين القوسين ناقص في ك، ب. (٨) ك، ب: فينتج.
(٩) ك، ب: أو هو. (١٠) ك، ب: ويمنع.
(١١) ق: وكشف جسم آخر (وهو خطأ)، والتصويب من ك، ب.
(١٢) جار: ناقصة في ك، ب. (١٣) ك، ب: في الملك والجن.
(١٤) قال ابن العربي وهو يفاوض الغزالي: قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ =

فذهبت طائفة إلى أنّ كلّ ما هو قائم بنفسه جسم، حتّى وصفوا به الخالق، سبحانه وتعالى عن عقولهم [١]؛ إذ لم يعقلوا إلاّ جسمًا.

وقالت طائفة: كلّ قائم بنفسه جسم إلا اللّه تبارك وتعالى [٢]. وأحالوا أن يكون في الوجود سواه جوهر قائم بنفسه لا يتحيّز [٣].

= ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿ ٱلْمَسِّ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، هذا مثل ضربه اللّه – تعالى – للكفار الذين يسترسلون على التصرف في الأموال برأيهم، ولا يقفون عند حدود الشرع. **فقال لي:** هذا مثل ضربه اللّه للكفار الذين يتصرفون في وجوه الاستدلال بعقولهم دون القانون. **فقلت له:** لا أمنعك من هذا التأويل، ولا أبعده في طريق الدليل، وطال القول إلى أن كانت زبدته: إنه لا بد من إثبات الشياطين أولًا وجودًا، وإثبات أنهم أجسام متغذية، وأن اللّه – تعالى – ملكهم تيسير التصوير كما ملكنا تيسير الحركات، وأن اللّه – تعالى – يخلق عند كلامهم خواطر في قلوبنا، وأفعالًا في أبداننا، فيقع للمرء بذلك خبط، كما يلحق عند كلام العائن في البدن، ما يلفظ به المرء، وتنهدم به الدار، ويتبدد به المال، وعن هذا عبّر بقوله ﷺ: « **إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم** ». وكما يتصرف الدم فينا بالسريان، كذلك تتصرف ثمرة وسوسته فينا بالجريان، فيجري الدم فينا بحكم التغذية، ويجري الحكم المثمر للوسواس علينا بحكمة اللّه – تعالى – في المعصية. ولما جهلت الفلاسفة هذا قالت: إن الصرع أخلاط تدور فيثور في البدن منها ما يثور، وهذا وإن كان جائزًا غير منكر عندنا، فكذلك قد بيّنا أن خلقًا حالهم ما وصفنا، يكون لهم فعل يترتب عليه حكم، وذلك جائز عقلًا، وله مثال من إصابة العين حسًّا. وفيه بيان من اللّه ورسوله دليلًا، فلا يقدر ذو لب على إنكاره. **فبهت حين سمع هذا، وانقاد بحزامة الدليل في أنف الأنفة إلى القبول** »، قانون التأويل (ص ٣٥٤، ٣٥٥).

(١) ب: ووصفوا به الخالق، تعالى اللّه عن قولهم.
(٢) ك، ب: إلا اللّه تعالى. (٣) ك، ب: لا يتخيل.

وقال قوم: إنّ الملك والجنّ والشّيطان؛ كلّ هؤلاء جواهر حيّة [١] قائمة بأنفسها [٢]، وليست بأجسام ولا متحيّزة [٣]. وإنما استعمال لفظ [٤] النزول والانتقال والمجيء والذهاب عليه [٥] كما في حق اللّه تعالى [٦]، بل كذلك الاختلاف [٧] بينهم أيضًا في الجوهر العالم المدرك من الإنسان.

فقال قوم: هو جزء لا يتجزّأ متحيّز [٨].

(وقال قوم: هو شيء لا يتجزّأ) [٩]، ولا [١٠] هو داخل البدن، ولا [١١] خارجه، ولا هو متّصل، ولا هو منفصل؛ بل لا تجوز [١٢] عليه هذه الصّفات.

ولست أذكر ما انكشف لي فيه؛ فإنّ الفتاوى [١٣] المجملة لا تفيد كشفًا بل تقليدًا، ولست بالتّقليد أولى من غيري، ولا منفعة بالتّقليد [١٤] في المعقولات. وأما كشفه ففيه طول، لو لم يطل [١٥] لكان الاقتداء برسول اللّه ﷺ في الكفّ عن

(١) ك، ب: حسية.
(٢) ك، ب: بنفسها.
(٣) ك، ب: ولا متحركات.
(٤) لفظ: ناقصة في ك، ب.
(٥) ك، ب: عليها استعارة.
(٦) تعالى: ناقصة في ك، ب.
(٧) ك، ب: بل ثار هذا الخلاف.
(٨) ك، ب: لا يتجزأ ولا يتحيز.
(٩) ما بين القوسين ناقص في ك، ب.
(١٠) ك، ب: فلا.
(١١) ك، ب: ولا هو.
(١٢) ك، ب: لا يجوز.
(١٣) ك، ب: فإن الصورة.
(١٤) ك، ب: في التقليد.
(١٥) ك، ب: ولو لم يطل أيضًا.

ذكره أولى؛ فإنّه [١] لم يذكر سرّ الرّوح [٢]. وهذا بحث عنه، فلا ينبغي أن يزاد عليه في الإيضاح.

● وأمّا ما يشاهده [٣] الأنبياء والأولياء من صورة الملائكة والشّياطين؛ فهي في الأكثر أمثلة، وتحاكي [٤] معانيها، وتقوم مقام المشاهدة عن [٥] المعاني، كما يرى الأنبياء في المنام ويستفاد منهم، وإنّما يرى إلينا في النّوم مثالهم [٦]، فأمّا أشخاصهم فلم تنتقل عن مواضعها. وقد ذكرت [٧] تفصيل [٨] ذلك في كتاب عجائب القلب من (الإحياء) [٩]، وكذلك القول في الجنّ.

(١) ك، ب: وإنه.
(٢) حديث « إنه ﷺ لم يظهر سر الروح »؛ أخرجه البخاري من حديث ابن مسعود. وعلة ذلك يشرحها الغزالي في هذه الفقرة، حيث قال بعد كلام: « سر الروح... لا رخصة في ذكره، لاستضرار أكثر الخلق بسماعه، كسر القدر الذي منع من إفشائه. فمن عرف سر الروح فقد عرف نفسه، وإذا عرف نفسه فقد عرف ربه، وإذا عرف ربه عرف أنه أمر رباني بطبعه وفطرته، وأنه في العالم الجسماني غريب، وأن هبوطه إليه لم يكن بمقتضى طبعه في ذاته؛ بل بأمر عارض غريب من ذاته... »، كتاب ذم الغرور من الإحياء (٣/٤٨٩، ٤٩٠).
(٣) ك، ب: شاهده.
(٤) ك، ب: تنافي.
(٥) ك، ب: مقام مشاهدة عين.
(٦) ك، ب: وإنما المشاهد في المنام مثلهم.
(٧) ك، ب: فذكرت.
(٨) تفصيل: كتبت على هامش ق.
(٩) من الإحياء: ناقصة في ك، ب. وما فصله الغزالي في هذا الكتاب فبشير إليه قوله: « فإن قلت: فكيف يتمثل الشيطان لبعض الناس دون البعض، وإذا =

.....

= رأى صورة فهل هي صورته الحقيقية، أو هو مثال يمثل له به؟ فإن كان على صورته الحقيقة فكيف يرى بصور مختلفة؟ وكيف يرى في وقت واحد في مكانين وعلى صورتين حتى يراه شخصان بصورتين مختلفتين؟ فاعلم أن الملك والشيطان لهما صورتان هي حقيقة صورتهما، ولا تدرك حقيقة صورتهما بالمشاهدة إلا بأنوار النبوة، فما رأى النبي ﷺ جبرائيل عليه السلام في صورته إلا مرتين؛ وذلك لأنه سأله أن يريه نفسه على صورته فواعده بالبقيع وظهر له بحراء فسد الأفق من المشرق إلى المغرب، ورآه مرة أخرى على صورته ليلة المعراج عند سدرة المنتهى، وإنما كان يراه في صورة الآدمي غالبًا، فكان يراه في صورة دحية الكلبي، وكان رجلًا حسن الوجه. والأكثر أنه يكاشف أهل المكاشفة من أرباب القلوب بمثال صورة فيتمثل الشيطان له في اليقظة، فيراه بعينه ويسمع كلامه بأذنه، فيقوم ذلك مقام حقيقة صورته كما ينكشف في المنام لأكثر الصالحين. وإنما المكاشف في اليقظة هو الذي انتهى إلى رتبةٍ لا يمنعه من اشتغال الحواس بالدنيا عن المكاشفة التي تكون في المنام، فيرى في اليقظة ما يراه غيره في المنام. كما روي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أن رجلًا سأل ربه أن يريه موضع الشيطان من قلب ابن آدم، فرأى في النوم جسد رجل شبه البلور يرى داخله من خارجه، ورأى الشيطان في صورة ضفدع قاعد على منكبه الأيسر، بين منكبه وأذنه، له خرطوم طويل دقيق قد أدخله من منكبه الأيسر على قلبه يوسوس إليه، فإذا ذكر الله خنس. ومثل هذا يشاهد بعينه في اليقظة، فقد رآه بعض المكاشفين في صورة كلب جاثم على جيفة يدعو الناس إليها، وكانت الجيفة مثال الدنيا. وهذا يجري مجراه مشاهدة صورته الحقيقة؛ فإن القلب لا بد وأن تظهر فيه حقيقة من الوجه الذي يقابل عالم الملكوت، وعند ذلك يشرق أثره على وجه الذي يقابل عالم الملك والشهادة لأن أحدهما متصل بالآخر. وقد بينا أن القلب له وجهان: وجه إلى عالم الغيب، وهو مدخل الإلهام والوحي، ووجه إلى عالم الشهادة. فالذي يظهر منه في الوجه الذي يلي جانب عالم الشهادة =

ولذلك يرى بصور [١] مختلفة؛ إذ المثولات [٢] لا تحصر [٣] وجوهها، كما أنّ كلّ ما يراه رسول الله [٤] ﷺ لا يراه على صورة واحدة. إلاّ أنّ هذه المثولات [٥] تكون للأنبياء والأولياء في اليقظة، وتكون لغيرهم في النّوم [٦] فقط. وفي الصّحيح أن

= لا يكون إلا صورة متخيلة؛ لأن عالم الشهادة كله متخيلات، إلا أن الخيال تارة يحصل من النظر إلى ظاهر عالم الشهادة بالحس، فيجوز أن لا تكون الصورة على وفق المعنى، حتى يرى شخصًا جميل الصورة وهو خبيث الباطن قبيح السر؛ لأن عالم الشهادة عالم كثير التلبيس. أما الصورة التي تحصل في الخيال من إشراق عالم الملكوت على باطن سر القلوب، فلا تكون إلا محاكية للصفة وموافقة لها، لأن الشيطان في صورة كلب وضفدع للصفة وموافقة لها، فلا جرم لا يرى المعنى القبيح إلا بصورة قبيحة، فيرى الشيطان في صورة كلب وضفدع وخنزير وغيرها، ويرى الملك في صورة جميلة فتكون تلك الصورة عنوان المعاني ومحاكية لها بالصدق؛ ولذلك يدل القرد والخنزير في النوم على إنسان خبيث، وتدل الشاة على إنسان سليم الصدر. وهكذا جميع أبواب الرؤيا والتعبير. وهذه أسرار عجيبة وهي من أسرار عجائب القلب، لا يليق ذكرها بعلم المعاملة. وإنما المقصود أن تصدق بأن الشيطان ينكشف لأرباب القلوب، وكذلك الملك، تارة بطريق التمثيل والمحاكاة، كما يكون ذلك في النوم، وتارة بطريق الحقيقة. والأكثر هو التمثيل بصورة محاكية للمعنى - هو مثال المعنى لا عين المعنى - إلا أنه يشاهد بالعين مشاهدة محققة وينفرد بمُشَاهدتِهِ المكاشف دون من حوله كالنائم »، كتاب شرح عجائب القلب من الإحياء (٣/٥٢ - ٥٤).

(١) ك، ب: ترى صورًا. (٢) ك، ب: التمثيلات.
(٣) ك، ب: لا تنحصر.
(٤) ك، ب: كما أن من يرى النبي. (٥) ك، ب: التمثيلات.
(٦) ك، ب: ولغيرهم تكون في المنام.

رسول الله (١) ﷺ لم يرَ جبريل على صورته إلّا (٢) مرّتين (٣)، مع كثرة رؤيته له في كل حين (٤).

(١) ك، ب: أن النبي. (٢) ب: إلى.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (عن عائشة رضي الله عنها قالت: من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم، ولكن قد رأى جبريل في صورته وخلقه ساد ما بين الأفق)، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣] وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء (عن مسروق قال كنت متكئًا عند عائشة فقالت: يا أبا عائشة ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت ما هن؟ قالت: من زعم أن محمدًا ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية. قال: وكنت متكئًا فجلست فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تُعجليني ألم يقل الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣]؟! فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: « **إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين رأيته منهبطًا من السماء سادًّا عِظَمُ خلقه ما بين السماء إلى الأرض**... الحديث). وأخرج الترمذي في سننه، في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب ومن سورة والنجم، (عن ابن مسعود أن النبي ﷺ « رأى جبريل وله ست مائة جناح »). وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

(٤) قال الغزالي في فيصل التفرقة: « وأما الوجود الحسّيُّ: فهو ما يتمثل في القوة الباصرة من العين مما لا وجود له خارج العين، فيكون موجودًا في الحسّ ويختص به الحاسُّ، ولا يشاركه غيره، وذلك كما يشاهده النائم، ... وكما أنه – عليه الصلاة والسلام – رأى جبريل عليه السلام كثيرًا، ولكن ما رآه في صورته إلا مرتين، وكان يراه في صور مختلفة، يتمثل بها، وكما يُرى رسول الله ﷺ في المنام، وقد قال: (**من رآني في النوم فقد رآني حقًّا، فإن الشيطان لا يتمثل بي**)، ولا تكون رؤيته بمعنى انتقال شخصه من روضة المدينة إلى موضع النائم؛ بل هي على سبيل وجود صورته في حِسّ النائم فقط، وسبب ذلك وسره طويل، وقد شرحناه في =

• وأمّا الكلام المسموع من المصروع (١) فهو (٢) كلامه. وقول القائل: تكلّم الجنّ (٣) بلسانه كلام غير معقول.

نعم؛ الجنّ سبب وقوع خواطر وخيالات (٤) في قلبه، تنبعث بسببه داعية (٥) الكلام والحركة. وكلامه مثل كلام النّائم؛ هو (٦) المتكلّم لا غيره.

• وأما إخبار المصروع بالغيب؛ فسببه أنّ (٧) ما كان، وما يكون، مسطّر (٨) ثابت في شيء خلقه الله تعالى (٩)، تارة يسمّى لوحًا (١٠)، وتارة يسمّى (١١) إمامًا، وتارة كتابًا، كما (١٢) قال (١٣) – تعالى –: ﴿ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ١٢]. وثبوت الأشياء فيه كثبوت القرآن في دماغ الحافظ له (١٤)؛ فليس (١٥) مثل الرقوم المكتوبة المرئيّة (١٦) في

= بعض الكتب » (ص ٧٩، ٨٠).

(١) ق: المسروع. (٢) م: هو.

(٣) ك، ب: الجني.

(٤) ك، ب: سبب لوقوع خواطر وتمثيلات وخيالات، م: سبب لوقوع خواطر ومقالات.

(٥) م: دافعة. (٦) ك، ب: والنائم هو.

(٧) ك، ب: أن جميع. (٨) ك، ب: مسطور، م: مسطورًا.

(٩) تعالى: ناقصة في ك، ب، وفي م: الله ﷻ.

(١٠) في قوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

(١١) يسمى: ناقصة في ك، ب. (١٢) كما: ناقصة في م.

(١٣) ك، ب: قال الله. (١٤) ك، ب، م: الحافظ للقرآن.

(١٥) ك، ب، م: وليس. (١٦) ك، ب: المرتبة.

جسم متناهٍ [١]؛ لأنّ [٢] غير المتناهي لا يمكن أن يكتب في المتناهي هذه الكتبة [٣] الظّاهرة.

والقلب مثل مرآة، واللّوح مثل مرآة، ولكن [٤] بينهما حجاب؛ فإذا ارتفع [٥] تراءى في القلب الصّور [٦] التي في اللّوح. والحجاب هو الشّغل [٧]، والقلب بالدّنيا [٨] مشغول، وأكثر أشغاله التّذكير [٩] فيما تورده الحواسّ [١٠]؛ (فإنّه من الحواسّ) [١١] في شغل دائم. فإذا ركدت الحواسّ بالنّوم والصّرع [١٢]، ولم يكن من فساد الأخلاط [١٣] شاغل آخر في الباطن؛ ربما تراءى في القلب [١٤] بعض تلك الصّور المكتوبة في اللوح. وتحقيق هذا يطول، وقد أشرنا [١٥] إلى ملامح [و ٩ أ] منه في كتاب (عجائب القلب) [١٦].

---

(١) ق: متناهي. (٢) ك، م: لكن.
(٣) ك، ب: كهذه الكتب، م: هذه الكتب.
(٤) ولكن: ناقصة في م. (٥) م: فإذا ارتفع الحجاب.
(٦) ك، ب: الصورة. (٧) ك، ب: الشاغل.
(٨) ك، ب: في الدنيا.
(٩) ك، ب، م: وأكثر اشتغاله التفكر.
(١٠) ك، ب: فيما يورده الحس عليه، م: فيما يورده الحسن عليه.
(١١) ما بين القوسين ناقص في ق.
(١٢) ك، ب، م: أو الصرع. (١٣) م: الاختلاط.
(١٤) ك، ب: ربما يرى القلب. (١٥) م: أشرت.
(١٦) من ذلك قوله: « القلب قد يتصور أن يحصل فيه حقيقة العلم وصورته، =

.....

= تارة من الحواس وتارة من اللوح المحفوظ. كما أن العين يتصور أن يحصل فيها صورة الشمس تارة من النظر إليها وتارة من النظر إلى الماء الذي يقابل الشمس ويحكي صورتها. فمهما ارتفع الحجاب بينه وبين اللوح المحفوظ رأى الأشياء فيه وتفجر إليه العلم منه، فاستغنى عن الاقتباس من داخل الحواس، فيكون ذلك كتفجر الماء من عمق الأرض. ومهما أقبل على الخيالات الحاصلة من المحسوسات، كان ذلك حجابًا له عن مطالعة اللوح المحفوظ، كما أن الماء إذا اجتمع في الأنهار منع ذلك من التفجر في الأرض، وكما أن من نظر إلى الماء الذي يحكي صورة الشمس لا يكون ناظرًا إلى نفس الشمس؛ فإذن للقلب بابان: باب مفتوح إلى عالم الملكوت وهو اللوح المحفوظ وعالم الملائكة. وباب مفتوح إلى الحواس الخمس المتمسكة بعالم الملك والشهادة. وعالم الشهادة والملك أيضًا يحاكي عالم الملكوت نوعًا من المحاكاة. فأما انفتاح باب القلب إلى الاقتباس من الحواس فلا يخفي عليك. وأما انفتاح بابه الداخل إلى عالم الملكوت ومطالعة اللوح المحفوظ فتعلمه علمًا يقينًا بالتأمل في عجائب الرؤيا واطلاع القلب في النوم على ما سيكون في المستقبل، أو كان في الماضي، من غير اقتباس من جهة الحواس. وإنما ينفتح ذلك الباب لمن انفرد بذكر الله تعالى، كتاب شرح عجائب القلب من الإحياء (٣/٢٨)، وقال في موضع آخر من الإحياء: « القلب مثاله مثال مرآة تتراءى فيها الصور وحقائق الأمور، وأن كل ما قدره الله - تعالى - من ابتداء خلق العالم إلى آخره مسطور ومثبت في خلق خلقه الله - تعالى - يعبر عنه تارة باللوح، وتارة بالكتاب المبين، وتارة بإمام مبين، كما ورد في القرآن. فجميع ما جرى في العالم وما سيجري مكتوب فيه ومنقوش عليه نقشًا لا يشاهد بهذه العين. ولا تظنن أن ذلك اللوح من خشب أو حديد أو عظم، وأن الكتاب من كاغد أو رق؛ بل ينبغي أن تفهم قطعًا أن لوح الله لا يشبه لوح الخلق، وكتاب الله لا يشبه كتاب الخلق، كما أن ذاته وصفاته لا تشبه ذات الخلق وصفاتهم؛ بل إن كنت تطلب له مثالًا يقربه إلى =

• وكذلك يظهر [١] عند سكرات الموت، حتى ينكشف للإنسان موضعه من الجنّة؛ فتكون [٢] بشرى، أو من النّار والعياذ

= فهمك؛ فاعلم أن ثبوت المقادير في اللوح المحفوظ يضاهي ثبوت كلمات القرآن وحروفه في دماغ حافظ القرآن وقلبه، فإنه مسطور فيه حتى كأنه حين يقرؤه ينظر إليه، ولو فتشت دماغه جزءًا جزءًا لم تشاهد من ذلك الخط حرفًا. وإن كان ليس هناك خط يشاهد ولا حرف ينظر فمن هذا النمط ينبغي أن تفهم كون اللوح منقوشًا بجميع ما قدره الله - تعالى - وقضاه. واللوح في المثال كمرآة ظهر فيها الصور، فلو وضع في مقابلة المرآة مرآة أخرى لكانت صور تلك المرآة تتراءى في هذه إلا أن يكون بينهما حجاب، فالقلب مرآة تقبل رسوم العلم، واللوح مرآة رسوم العلم كلها موجودة فيها، واشتغال القلب بشهواته ومقتضى حواسه حجاب مرسل بينه وبين مطالعة اللوح الذي هو من عالم ملكوت؛ فإن هبت ريح حركت هذا الحجاب ورفعته تلألأ في مرآة القلب شيء من عالم الملكوت كالبرق الخاطف، وقد يثبت ويدوم، وقد لا يدوم وهو الغالب. وما دام متيقظًا فهو مشغول، بما تورده الحواس عليه من عالم الملك والشهادة، وهو حجاب عن عالم الملكوت. ومعنى النوم أن توكّد الحواس عليه فلا تورده على القلب. فإذا تخلص منه ومن الخيال وكان صافيًا في جوهره ارتفع الحجاب بينه وبين اللوح المحفوظ. فوقع في قلبه شيء مما في اللوح كما تقع الصورة من المرآة في مرآة أخرى، إذا ارتفع الحجاب بينهما. إلا أن النوم مانع سائر الحواس عن العمل، وليس مانعًا للخيال عن عمله وعن تحركه، فما يقع في القلب يبتدره الخيال فيحاكيه بمثال يقاربه، وتكون المتخيلات أثبت في الحفظ من غيرها فيبقى الخيال في الحفظ. فإذا انتبه لم يتذكر إلا الخيال، فيحتاج المعبر أن ينظر إلى هذا الخيال حكايةً أي معنًى من المعاني فيرجع إلى المعاني... «، كتاب ذكر الموت وما بعده من الإحياء (٥/١١٢، ١١٣).

(١) ك، ب: وكذلك ما يظهر. (٢) ك، ب: فيكون.

باللَّه؛ فتكون [١] نذيرًا [٢]؛ إلا أنّ للحواسّ تذكرة [٣] في مقدّمات الموت قبل زهق [٤] الرّوح.

• وأما حديث غذاء الشّيطان من العظم وحصاصه [٥]، وحديث الحوض والبرزخ؛ فما عندي في تفصيل [٦] المراد [٧] تحقيق؛ بل بعض ذلك مما أَوْصَى [٨] بالكفّ فيه عن التّأويل، وبعضه يدركه النّقل [٩] المحض، وبضاعتي في [١٠] الحديث مزجاة [١١].

(١) ك، ب: فيكون. (٢) م: فتكون أخرى.
(٣) ك، ب، م: لأن الحواس تركد. (٤) ك، ب، م: زهوق.
(٥) م: من العظام ومصاصه. (٦) م: من تحصيل.
(٧) ك، ب: المراد به، م: المراد بها.
(٨) م: بل بعض ذلك أوصى عليه الصلاة والسلام.
(٩) ق: العقل (وهو خطأ)، وفي ك، ب: مدركه النقل، م: يدرك بالنقل.
(١٠) ك، ب: في علم.
(١١) نصح ابن العربي الغزالي بالإمساك عن الحديث، ولم يعذره في قوله: « بضاعتي في الحديث مزجاة ». كما يشير إلى ذلك كلامه في العواصم، حيث قال: « وهذا الحديث، (يعني حديث: **الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا**)، ليس له أصل في الدين، ولا يدخل في منزلة من منازل السقيم، فكيف الصحيح من الحديث، ولكنه جزء من خطبة غظّم بها الخَطْبُ، وصار بها الناس ألبًا على ألب، وقد كنت فاوضته في أمثالها، وأشرت بلمحة من الإمساك عن الحديث إلا ما صح على قدر منزلتي منه، ويقول لي: بضاعتي في الحديث مزجاة، ولقد أخذ معي في الحديث أبو بكر الفهري عند انكفائي من العراق، فأعلمته بذلك من قوله، فلم يعذره، كما لم أعذره... «، (ص ١٣).

- فموضع الحوض لا يعرف إلا بالنّقل المجرّد [١]، فلنرجع [٢] فيه إلى الأحاديث [٣].

- والبرزخ يمكن أن (يراد به المحبس [٤] إلى أن يتبيّن الأمر، وأن) [٥] يكون المراد به مرتبة بين الجنّة والنّار لمن ليس [٦] له حسنة ولا سيّئة؛ كالمجنون والذي لم تبلغه الدّعوة. والحكم بأنّ المراد أحدهما [٧] تخمين، إلا أنْ يدلّ عليه النّقل، والسّلام [٨].

* * *
* *
*

(١) ك، ب، م: إلا بمجرد النقل.

(٢) ك، ب: فليرجع.

(٣) قال الغزالي في الإحياء: « حوض محمد ﷺ يشرب منه المؤمنون قبل دخول الجنة وبعد جواز الصراط. من شرب منه لم يظمأ بعدها أبدًا، عرضه مسيرة شهر، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، حوله أباريق عددها بعدد نجوم السماء، فيه ميزابان يصبان فيه من الكوثر ». (١/١٢٩، ١٣٠).

(٤) م: الحبس.

(٥) ما بين القوسين ناقص في ك، ب. (٦) ك، ب: ليست.

(٧) ك، ب: إحداهما دون الأخرى، م: أحدهما دون الآخر.

(٨) ك، ب: والله ﷻ أعلم بالصواب، م: والله ﷻ أعلم بذلك كله.

مصادر التحقيق

- **إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين**، لمحمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- **أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي**، لأبي حامد الغزالي، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، رقم (ق ٥٥٥).

- **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد الغزالي، مطبعة المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (١٩٩٢م).

- **الاقتصاد في الاعتقاد**، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

- **إلجام العوام عن علم الكلام**، مجموعة رسائل الإمام الغزالي (٤)، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

- **تلبيس إبليس**، لابن الجوزي، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- **جواب المسائل الأربع التي سألها الباطنية بهمدان**، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد عبدو، دار كتاب - ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى (٢٠١١م).

- **درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول**، لتقي الدين ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين ابن السبكي، دار المعرفة، طبعة ثانية، بيروت، د.ت.

- **العواصم من القواصم**، للقاضي أبي بكر بن العربي، تحقيق الدكتور عمار الطالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

- **الفكر المقاصدي عند الإمام الغزالي**، لمحمد عبدو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (٢٠٠٩م).

- **فضائح الباطنية**، لأبي حامد الغزالي، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار بيليون، باريس (٢٠٠٦م).

- **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**، لأبي حامد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

- **القسطاس المستقيم**، لأبي حامد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

- **قانون التأويل**، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، الطبعة الأولى (١٣٥٩هـ/١٩٤٠م). وتحقيق محمود بيجو، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٨م).

- **قانون التأويل**، للقاضي أبي بكر بن العربي، دراسة وتحقيق محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية (١٩٩٠م).

- **كتاب الأربعين في أصول الدين**، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

- **كتاب شواهد الجلة والأعيان في مشاهد الإسلام والبلدان**، للقاضي أبي بكر ابن العربي، دراسة وتحقيق محمد يعلى، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، مدريد (١٩٦٦م).

- **مؤلفات الغزالي**، لعبد الرحمن بدوي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثانية (١٩٧٧م).

- **مشكاة الأنوار**، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٦م).

- **مع القاضي أبي بكر بن العربي**، لسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

- **المعيار المعرب والجامع المغرب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي،

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، ودار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**، لأبي الفضل العراقي، منشور بذيل الإحياء، مطبعة المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (١٩٩٢م).

- **المنقذ من الضلال**، لأبي حامد الغزالي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٣م).

- **نقض المنطق**، لابن تيمية، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، د.ت.

* * *
* *
*

نبذة عن المحقق

أ.د. محمد عبدو.

تاريخ ومكان الميلاد: ٢٠/٤/١٩٦٦م بينسليمان/المغرب.

الشهادات التي حصل عليها:

- الإجازة في الآداب، شعبة الدراسات الإسلامية، الرباط، سنة (١٩٩١م).
- شهادة استكمال الدروس في تخصص « القرآن وعلومه »، الرباط، سنة (١٩٩٢م).
- دبلوم الدراسات العليا (الماجستير) في الآدب، شعبة الدراسات الإسلامية، الرباط، سنة (١٩٩٦م)، في موضوع: **الفكر المقاصدي عند الإمام الغزالي.**
- الدكتوراه في الآداب، وحدة مناهج البحث في العلوم الإسلامية، كلية الآداب بالرباط، سنة (٢٠٠٢م)، في موضوع: **مقاصد العقائد عند الإمام الغزالي.**

الإجازات العلمية التي حصل عليها:

- إجازة من الفقيه المالكي العلامة الدكتور محمد الروكي حفظه الله، أستاذ الفقه وأصوله بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الخامس بالرباط، فيما درسني إياه من العلوم الشرعية، وقال في آخرها: « أجيزه في الفقه المقارن، وفي علم المواريث إجازة تامة، لما أعرفه عنه من كفاية علمية، وأخلاق ربانية عالية. وقد ناقشته في رسالة دبلوم الدراسات العليا (الماجستير) التي أعدها في موضوع أصولي عن الإمام الغزالي وفكره المقاصدي فكان آية في إتقان البحث العلمي والدفاع النظري عنه ».
- إجازة في مقاصد الشريعة من الدكتور أحمد الريسوني.
- إجازة برواية الحديث الشريف من الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر.

الأنشطة الثقافية والعلمية:

- عضو هيئة التدريس، بكلية الشريعة وحوار الأديان، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، بكلونيا، ألمانيا.
- عمل أستاذًا متعاونًا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، شعبة الدراسات الإسلامية، ابتداءً من الموسم الجامعي: (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م).
- عمل أستاذًا زائرًا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، شعبة الدراسات الإسلامية، ابتداء من الموسم الجامعي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م).
- يشارك في إلقاء محاضرات ودروس الوعظ والإرشاد، التي تنظمها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، لفائدة الجالية المغربية بأوربا خلال شهر رمضان.
- **أشرف على عشرات البحوث الجامعية.**

من المؤتمرات والندوات الدولية التي شارك فيها:

- شارك في الندوة الدولية التي نظمها مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية بالقاهرة: حول موضوع: « مقاصد الشريعة والاجتهاد المعاصر »، في يومي (٣٠ – ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م) بموضوع: « مقاصد الشريعة قبلة المجتهدين ».
- شارك في الندوة الدولية: المدرسة المالكية الفاسية: أصالة وامتداد، بمدينة فاس – المغرب يومي: (٢٠ – ٢١ مارس ٢٠٠٧م)، بموضوع: « الفكر المقاصدي عند المالكية: ابن خلدون نموذجًا ».
- شارك في المؤتمر الدولي: المخطوطات المطوية، الذي نظمته مكتبة الإسكندرية، أيام (٦ – ٧، ٨ مايو ٢٠٠٨م)، بموضوع: « المطوي من تراث الغزالي: الأجوبة عن أسئلة ابن العربي الفقيه ».

• شارك في الندوة الدولية: المنهج النقدي في القرآن الكريم والمراجعات الفكرية للتراث الإسلامي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - بني ملال، أيام (٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ يونيو ٢٠٠٨م)، بموضوع: « مع أبي حامد الغزالي في مراجعاته النقدية لعلم الكلام وأربابه ».

• شارك في المؤتمر الدولي السادس لمركز المخطوطات: النشر التراثي، بمدينة الإسكندرية من (٥ إلى ٧ مايو ٢٠٠٩م)، بمداخلة تحمل عنوان: « مؤلفات الغزالي بين النشر العربي والأُوربي ».

من مؤلفاته:

• كتاب: مقاصد العقائد عند الإمام الغزالي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى (٢٠٠٩م).

• كتاب: الفكر المقاصدي عند الإمام الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (٢٠٠٩م).

• تحقيق كتاب جواب المسائل الأربع التي سألها الباطنية بهمدان، للغزالي، دار كتاب - ناشرون، بيروت (٢٠١١م).

• بحث بعنوان: أوائل أبي حامد الغزالي في مقاصد الشريعة، مجلة المحجة، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، عدد (١٦)، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

• بحث بعنوان: الفكر المقاصدي عند ابن خلدون، مجلة المحجة، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، عدد (١٧)، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

• فتاوي الغزالي: (جمع وتقديم).

• أجوبة الغزالي عن أسئلة ابن العربي (تحقيق).

• قواعد مقاصد العقائد عند الإمام الغزالي (بحث).

* * *

رقم الإيداع

٢٠١٢/١٥٢١٤

الترقيم الدولي I.S.B.N

978-977-717-014-7

(من أجل تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « القانون الكلي : بحث يتناول مثارات اختلاف الفرق في الجمع بين المعقول والمنقول وبيان قانون التأويل وشرائطه » ورغبة منا في تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًّا إلى الأمام .

* فهيًا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : ..... الوظيفة : .....

المؤهل الدراسي : ..... السن : ..... الدولة : .....

المدينة : ..... حي : ..... شارع : ..... ص.ب : .....

هاتف : [ ] / [ ] e-mail : [ ]

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

.....

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : ..... المدينة ..... العنوان .....

.....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ) .....

.....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) .....

.....

(من أجل تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ)

(من أجل تواصل بنّاء بين الناشر والقارئ)

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ □ رخيص □ معقول □ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) ..... العملة .....

- هل صادفت أخطاء طبعية في أثناء قراءتك للكتاب ؟

□ لا يوجد □ نادرًا □ يوجد أخطاء طبعية

لطفًا حدد موضع الخطأ .....

.....

.....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك : -

.....

.....

.....

.....

.....

.....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على

e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

عن الكتاب

بحث تضمن فصولًا عزيزة الفحوى وأصولًا غزيرة الجدوى في الجمع بين المعقول والمنقول ودرء تعارضهما، وبيان قانون التأويل وشرائطه، أجاب فيه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي عن مسائل فاوضه فيها القاضي أبو بكر ابن العربي حين لقائهما بمدينة السلام (بغداد).

لقد رد الغزالي بكتابه هذا على جُلِّ الفرق التي ضلت سبيل الهدى والرشاد، وبيَّن لها سبيل النور والإرشاد بقانون كلي عام، يستطيع كل باحث عن الحقيقة أن يدرأ به تعارض المنقول والمعقول.

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية

هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٢٢٨٧٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

فاكس: ٠٠٢٠٢ ٢٢٧٤١٧٥٠

الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٠٠٢٠٢ ٥٩٣٢٢٠٤

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN: 978-977-717-034-7